

التَّعْقِيبُ الْمَصْدَرِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

د. وائل عبد الأمير خليل الحربي

كلية الآداب - جامعة بابل

ملخص البحث: يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية تتجلى في أسلوب القرآن الكريم؛ وهي ظاهرة التعقيب بالمصدر، وقد تَغَيَّا البحث أن يلم بأراء أهم علماء العربية الذين توقعوا عليها، كما كشف البحث عن مدى هذه الظاهرة وامتدادها في النص القرآني، وتوقف على خصائصها المميزة لها: الصرفية منها والنحوية، كما جعل من أهدافه البحث في دلالة هذه الظاهرة وأثرها في دلالة النص الكريم؛ ليكون البحث بذلك قد وقف على ظاهرة التعقيب المصدري في القرآن الكريم من جوانبها المختلفة.

*

*

*

مفهوم التعقيب المصدري: التعقيب مصطلح يستعمل في مجالات مختلفة، ولكننا نستعمله هنا للتعبير عن ظاهرة أسلوبية لغوية في القرآن الكريم، ومن ثم فلا بد لنا من الإحاطة باستعمالاته في اللغة وفي ميادين العلوم الإسلامية؛ ليكون ذلك تمهيدا لدراسته والتأصيل له والكشف عن امتداداته المتنوعة. فالتعقيب في اللغة مصدر قياسي على زنة تفعيل من الفعل الثلاثي (عَقَبَ) المزيد بالتضعيف. وعندما رجعنا إلى المعجمات نستشيرها في التعقيب، وجدنا أن له معاني عدة؛ لعل المعنى الأساس الذي تعود إليه هو: أن يجيء الشيء بعد الشيء متأخرا عنه، قال الخليل (ت ١٧٠هـ): ((كُلُّ شَيْءٍ يُعْقَبُ شَيْئًا فَهُوَ عَقْبُهُ كَقَوْلِكَ: خَلَفَ يَخْلُفُ بِمَنْزِلَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذَا قَضَى أَحَدُهُمَا عَقِبَ الْآخَرَ فَهُمَا عَقِيبَانِ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِيبٌ صَاحِبُهُ، وَيَعْتَقِبَانِ وَيَتَعَقَبَانِ: إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا ذَهَبَ الْآخَرُ. وَعَقِبَ اللَّيْلُ النَّهَارَ وَالنَّهَارُ اللَّيْلُ: أَيِ خَلْفَهُ))ⁱ. وقال ابن فارس (ت ٣٩٢هـ): ((الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ))ⁱⁱ. كما ورد هذا التعريف عند أصحاب المصطلحات أيضا، فالتعقيب: ((أن يؤتى بشيء بعد آخر))ⁱⁱⁱ. وهو معنى الفعل (عقب) غير المضعف الذي يحيل إلى معنى: آخر الشيء ونهايته، أو ما يخلفه؛ جاء في اللسان ((عقب كل شيء، وعقبه، وعاقبته، وعقبته، وعقباه، وعقبانه: آخره))^{iv}. وفيه ((وعقب الشيب يعقب ويعقب عقوبا، وعقب: جاء بعد السواد.... والعقب والعقب والعاقبة: ولد الرجل. وولد ولده والباقون بعده... وعقب مكان أبيه يعقب عقبا وعاقبة، وعقب إذا خلف))^v. كما ورد في لسان العرب معنى: أن يعمل الرجل عملا ثم يعود فيه: ((قال شمر: التعقيب أن يعمل عملا في صلاة أو غيرها، ثم يعود فيه من يومه؛ يقال: عقب بصلاة بعد صلاة، وغزوة بعد غزوة؛ قال: وسمعت ابن الأعرابي يقول: هو الذي يفعل الشيء ثم يعود إليه ثانية. يقال: صلى في الليل ثم عقب، أي عاد في تلك الصلاة))^{vi}. والمعنى الجامع هنا هو الدلالة على العودة إلى عمل سابق أو الموالاة بين الأشياء؛ ومنه الانتظار لغرض الموالاة بينها-وهو ما لا يكون إلا بعد آخر العمل السابق ونهايته- ففي المعجم: ((وعقب بصلاة بعد صلاة، وغزاة بعد غزاة: (وإلى))^{vii} وفيه: ((وعقب وأعقب إذا فعل هذا مرة وهذا مرة))^{viii}، وفيه أيضا: ((وعقبك الذي يعاقبك في العمل، يعمل مرة وتعمل مرة))^{ix}. وجعل ابن الأثير حقيقة معنى التعقيب: إتباع العمل عملا، قال: ((وحقيقة التعقيب: إتباع العمل عملا، كقولهم لمن يجيء مرة بعد أخرى ولمن يحدث غزوة بعد غزوة وسيرا بعد سير، وللفرس الذي لا ينقطع حضره، ولمن يعتذر بعد الإساءة، ويقبضي دينه كرة بعد كرة))^x. وقد ذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ) معنى آخر للتعقيب هو: الاستثناء، قال: ((وولى على عقبه، وعقبه، إذا اخذ في وجهه ثم انثنى. والتعقيب: أن ينصرف من أمر أراد))^{xi}، فقد جعله بمعنى الاستثناء من أمر أراد فعله. كما أن للتعقيب معنى آخر هو: اصرار ثمرة العرفج^{xii}. ويبدو أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هما اللذان رسما خطوط هذه المعاني وحددا اتجاهها، انطلاقا من الاستعمال الوارد فيهما، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿وَلِي مَدِيرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل ١٠]، وفسره المفسرون بأنه لم يتبع إداره إقبالا أو التفاتا^{xiii}، كما فسر بأشياء منها ما ذكره صاحب التاج: ((قيل: أي لم يعطف ولم ينتظر، وقيل: لم يمكث، ... وقيل: لم يلتفت... وقيل: لم يرجع))^{xiv}، فقد أفادت هذه الآية الكريمة معنى الانتظار والمكث. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد ٤١]، أي: لا أحد يتبع حكمه ردا^{xv}. ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُ مَعْقِبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الرعد ١١]، والمعقبات ملائكة الليل والنهار؛ لأنهم يتعاقبون، أي إن ملائكة الليل تعقب ملائكة النهار^{xvi}، ومنه يستفاد معنى الموالاة بين الأشياء في العمل. كما ورد هذا اللفظ ومشتقاته في الحديث الشريف، من ذلك قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): ((من عَقَبَ في صلاة فهو في الصلاة))^{xvii}. ومعنى التعقيب في الصلاة، هنا، هو: الجلوس بعد أن يقضيها لدعاء أو مسألة^{xviii}. ومن هنا كان المفهوم الإسلامي للتعقيب في المساجد وهو: انتظار الصلوات بعد الصلوات^{xix}. ومنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((معقبات لا يخيب قائلهن))^{xx}، (وهي التسيبحات. سميت معقبات؛ لأنها يخلف بعضها بعضا، أو لأنها عادت مرة بعد مرة، أو لأنها تقال عقب الصلاة))^{xxi}. وهكذا نجد القاموس الفقهي جعل للتعقيب المعاني الآتية: التردد في طلب مجدا، وإن تعمل عملا ثم تعود فيه، والجلوس بعد الصلاة للدعاء، وهو في الصدقة الاستثناء؛ يقال ليس في صدقة تعقيب، أي: استثناء^{xxii}. كما ورد التعقيب في الأمثال العربية أيضا في قولهم: ((لا غزو إلا التعقيب)) وهو أن يغزو مرة ثم يثني من سنته^{xxiii}.

يرد مصطلح التعقيب في مصطلحات النحو العربي، وذلك في سياق باب العطف في دلالة الفاء على التعقيب، وهو خلاف دلالة (ثم) على التراخي، كقولهم: مررت بزيد فعمرو، أي: مررت بزيد وعلى عقبه مررت بعمرو، وقد أطلق عليها الثعالبي اسم: فاء التعقيب^{xxiv}. ويبدو أن معنى الموالاة والتتابع حاضر في هذا الاستعمال الاصطلاحي. ومنه لام التعقيب في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف ٤٣]. وتسمى بلام التعقيب لأنها عَقِبَتِ الإضافة. وهي تدخل مع معمول اسم الفاعل كما يبدو من السياق، قال الأزهرى: ((وهي تدخل مع الفعل الذي معناه الاسم كقولك فلان عابر الرويا وعابر للرؤيا. وفلان راهب ربه وراهب لربه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الاعراف ١٥٤] إنما دخلت اللام تعقبيا للإضافة. المعنى: الذين هم راهبون لرَبِّهم، ورهبوا ربهم، ثم ادخلوا اللام على هذا المعنى لأنها عَقِبَتِ الإضافة))^{xxv}. وهنا يحضر معنى التتابع؛ إذ تعقب اللام الإضافة في المعنى، فهما يتعاقبان. ومن أجل أن نحدد مفهومهما واضحا للتعقيب المصدري، فلا بد لنا من الوقوف على مفهومه عند من استعمل هذا المصطلح، لمعرفة دلالاته في السياق الذي ورد فيه، وأقدم إشارة إلى التعقيب المصدري وجدناها عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادًا وَهِيَ ثَمَرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾، إذ قال: ((صُنْعَ اللَّهِ من المصادر المؤكدة، كقوله: وَعَدَ اللَّهُ. وَصِبْغَةُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ مَوْكِدَهُ مَحْذُوفٌ.... وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب،...، فانظر إلى بلاغة هذا الكلام، وحسن نظمه وترتيبه، ومكانة إضمامه، ورصانة تفسيره، وأخذ بعضه بحجزة بعض، كأنما

أفرغ إفراغا واحدا ولأمر ما أعجز القوى وأخرس الشقاشق. ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام، جاء كالشاهد بصحته والنادى على سداذه، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان. ألا ترى إلى قوله: صُنِعَ اللهُ، وَصِبْغَةُ اللهِ، وَوَعْدُ اللهِ، وَفُطِرَتِ اللهُ: بعد ما وسماها بإضافتها إليه بسمه التعظيم، كيف تلاها بقوله الذي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللهِ صِبْغَةً، لا يخلف الله الميعاد لا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ (الله) ^{xxvi}. يلحظ أن الزمخشري قد استعمل لفظ (عقيب) الذي اشتق منه مصطلح (التعقيب) في ما بعد. وهو يتحدث هنا عن استعمال النص الكريم للمصدر (صنع الله) وبلاغة استعماله ووظيفته الدلالية في تقوية المعنى وتثبيتته. وكما هو ظاهر فإن التعقيب المصدرى هنا هو المجيء بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله؛ فلا يدخل الشك إلى قلب المتلقي وعقله وإنما يقبل على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق وسداذه. وقد نقل أبو حيان هذا الكلام ثم علق على قول الزمخشري: إن الله تعالى (جعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب) بأن هذا القول من مذهب الاعتزال احتال إلى إدراجه في كلامه بالتلاعب بالألفاظ وإدراجها على النحو الذي يريد، قال: ((وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنْ شَقَائِقِهِ وَتَكْثِيرِهِ فِي الْكَلَامِ، وَاحْتِيَالِهِ فِي إِدَارَةِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ لِمَا عَلَيْهِ، مِنْ مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ)) ^{xxvii}. ومن إشارات القدماء إلى التعقيب أيضا ما نجده في كتاب الفوائد المشوق المنسوب إلى ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، وذلك في القسم الرابع والخمسين من أقسام الفصاحة والبلاغة، الذي عنوانه بالتعقيب المصدرى، وفيه بين الغرض منه؛ قال: ((وإنما يعتمد إلى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه والإشعار بتعظيم شأنه أو بالصد من ذلك)) ^{xxviii}. ثم نقل كلام الزمخشري السابق بنصه ولكنه أضاف إليه أن من التعقيب المصدرى ما يستعمل لغرض الذم ومثل، قال: ((وأما الثاني وهو ضد الأول وذلك ما يراد به تصغير الشأن كقولهم إذا ذكروا إنسانا يريدون ذمه قد ركب هواه واستمر على غيه وتمادى على جهله وسحب ذيل عجبه- وما أشبه ذلك ثم يقول-صنع الشيطان الذي غلب النفوس وميل الأبواب- ومثل ذلك كثير فاعرفه)) ^{xxix}. فقد جعل فائدته في تأكيد ما تقدم من الكلام وتعظيم شأنه أو تقليل شأنه والخط من أثره وقيمته. كما نجد إشارة أخرى إلى التعقيب المصدرى عند سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٠هـ) في كتابه الإكسير في علم التفسير، وذلك في النوع العاشر من علوم القرآن الموسوم بالتعقيب المصدرى، وقد وصفه بأنه: ((هو تعقيب الكلام بالمصدر إشارة إلى تعظيم شأنه أو ذمه وسبابه)) ^{xxx}. ثم أورد الشواهد القرآنية الثلاثة التي سبق أن ذكرها ابن القيم. ومن ذلك ما نجده في حاشية الشهاب، إذ يقول عن قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل ٨٨]: ((وقوله: ونحن له عابدون ملائم لقوله صيغة الله لأنها دين الله فالمصدر كالفعلية لما سبق)) ^{xxxi}. فقد وصف استعمال المصدر في تلك المواضع التي أشار إليها بالفعلية لما سبق من الكلام. والفعلية: كلمة مُخْتَرَعَةٌ من قولك: فذلك الرجل حسابه، إذا أَجْمَلَ حسابه: فذلك كَذَا وكَذَا عدداً، وكذا وكذا قَبِيرٌ ^{xxxii}، واستعمال الشهاب كلمة الفعلية هو، في نظرنا، استعمال يرادف التعبير بالتعقيب المصدرى كما يبدو من معناها اللغوي. وقد أشار الأستاذ خالد بن عثمان السبت إلى التعقيب المصدرى أيضا في المقصد الثالث الموسوم بالقواعد اللغوية الخاصة بالتفسير، قال: ((التعقيب بالمصدر يفيد التعظيم أو الذم)) ^{xxxiii}. هذه هي أهم الإشارات الصريحة التي وجدناها عن التعقيب المصدرى في ما اطلعنا عليه. وهناك إشارات غير صريحة إلى هذه الظاهرة الأسلوبية اللغوية تُمَثِّلُ لها وتكشف عن دلالتها، ومن ذلك ما نجده عند سيبويه، إذ قال: ((هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا وذلك قولك: له علي ألف درهم غزافاً..... وإنا صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال: له علي، فقد أقر وأعترف.... وأعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلا من اللفظ بالفعل: كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك. وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام. فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله﴾ [النمل ٨٩]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده﴾ [الروم ٦٥]. وقال جل وعز: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾. وقال جل ثناؤه: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم﴾ [النساء ٢٤]. ومن ذلك: الله أكبر دَعْوَةُ الْحَقِّ. لأنه لما قال جل وعز: ﴿مر السحاب﴾، وقال: ﴿أحسن كل شيء﴾، غلم أنه خَلَقَ وَصَنَّ، ولكنه وكَد وَثَبَتَ للعباد. ولما قال: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: ﴿كتاب الله﴾، توكيدا كما قال: صُنِعَ اللهُ، وكذلك: وَعَدَ اللهُ، لأنَّ الكلام الذي قبله وعد وصنَّع، فكأنه قال جل وعز: وَعَدَا وَصَنَعَا وَخَلَقَا وَكِتَابَا. وكذلك: دَعْوَةُ الْحَقِّ؛ لأنه قد غلم أن قولك: الله أكبر، دَعَا الْحَقَّ ولكنه توكيد، كأنه قال: دَعَا حَقًّا. وأعلم أن، هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتوكيد به، ولم تحمله على مضمر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به)) ^{xxxiv}. فقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب معناها وبنيته، ومثل لها. ولعل من الإشارات المهمة إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب النحوي الذي يرد فيه المصدر المؤكد لغيره في القرآن الكريم كما نبه على وظيفته الدلالية التي ترتكز أساسا على التوكيد والتقوية؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢٣٦]: ((وقوله مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ منصوب خارجا من القدر لأنه نكرة والقدر معرفة. وإن شئت كان خارجا من قوله «مَتَّعُوهُنَّ» متاعا ومتعة. فأما حَقًّا فإنه نصب من نية الخبر لا أنه من نعت المتاع. وهو كقولك في الكلام: عَدَّ اللهُ في الدار حقا. إنما نصب الحق من نية كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبرا حقا، وبذلك حقا وقبيح أن تجعله تابعا للمعرفات أو للنكرات لأن الحق والباطل لا يكونان في أنفس الأسماء إنما يأتي بالإخبار. من ذلك أن تقول: لي عليك المال حقا، وقبيح أن تقول: لي عليك المال الحق، أو: لي عليك مال حق، إلا أن تذهب به إلى أنه حق لي عليك، فتخرجه مخرج المال لا على مذهب الخبر. وكل ما كان في القرآن مما فيه من نكرات الحق أو معرفته أو ما كان في معنى الحق فوجه الكلام فيه النصب مثل قوله «وَعَدَ الْحَقُّ» و «وَعَدَ الصِّدِّقُ» ومثل قوله «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللهُ حَقًّا» هذا على تفسير الأول)) ^{xxxv}. ويلحظ أنه يسمي هذا النوع من المصادر في مثل هذا الاستعمال بالخروج مما قبله، وقد يسميه أحيانا بالقطع مما قبله. وقال أيضا: ((وقوله: وَعَدَ الصِّدِّقُ الَّذِي (١٦). كقولك: وعدا صدقا، أضيف إلى نفسه، وما كان من مصدر في معنى حقا فهو نصب معرفة كان أو نكرة، مثل قوله في يونس: «وَعَدَ اللهُ حَقًّا»)) ^{xxxvi}. ومن الأمثلة التي نلمس فيها هذه الظاهرة وتبين إحساس الفراء بهذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم، ما ورد في قوله: ((وما كان من سنة الله، وصيغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه. والرفع جائز لأنه كالجواب ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فنقول: حقا إذا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله. وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين)). ومن ذلك ما ورد عند الزجاج، عن قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٥]، إذ قال: ((كِتَابًا مُؤَجَّلًا) على التوكيد، المعنى كتب الله ذلك كتابا مؤجلا أي كتابا ذا أجل...، ومثل هذا التوكيد قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ لأنه لما قال: ﴿حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ دل ذلك على أنه

مفروض عليهم فكان قوله: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) تأكيداً. وكذلك قوله عز وجل: (صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) لأنه لما قال: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) دل ذلك على أنه خلق الله وصنعه. فقال: (صُنْعَ اللَّهِ) وهذا في القرآن في غير موضع، وهذا مجراه عند جميع النحويين^{xxxvii}، وهكذا نجد الفراء يشير إلى أن هذه الظاهرة غير قليلة في القرآن الكريم. ومن ذلك ما نجده من إحساس جامع العلوم الباقولي بالتشابه في البناء النحوي لشواهد الآيات التي تشملها هذه الظاهرة؛ إذ خصص باباً للمصادر المنصوبة الواردة في القرآن الكريم والعامل فيها فعل مضمر دل عليه ما قبله، ذكر فيه الكثير من الشواهد المتضمنة للتعقب بالمصدر^{xxxviii}.

تدل هذه الإشارات إلى التفات بعض القدماء إلى هذه الخصيصة اللغوية الأسلوبية في النص القرآني الكريم، غير أنهم لم ينفوا إلا على شواهد معودة ومكررة لا تمثل جميع ما ورد منها في القرآن، كما أنهم لم يتوسعوا في الكشف عن صورها في العبارة القرآنية، كما اكتفوا بتحديد دلالتها في أنها تأتي لغرض: تعظيم شأن المذكور أو ذمه. ولذلك سيكون مدار هذا البحث على تحديد أهم صورها التي وردت في القرآن الكريم والكشف عن سياقاتها ودلالاتها في تلك السياقات.

نوع المصدر المعقب به: ولما كان هذا الأسلوب يعتمد المصدر النائب عن فعله؛ فلا بد لنا من أن نبين أن النحاة يقسمون المصدر في العربية على ثلاثة أقسام، هي: المصدر المؤكد لعامله، والمصدر المبين لنوع عامله، والمصدر المبين لعدد عامله. وهذا التقسيم فيه نظر، لأنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق من جهة، ولأن الاختصار على هذه الأقسام يؤدي إلى الوقوع في التعارض بين هذا التقسيم والواقع اللغوي^{xxxix}. ومن ذلك التعارض قول النحاة إن عامل المصدر المؤكد لا يحذف لأنهم يرون أن الغاية من المصدر تأكيد عامله، فهو لا يحذف جوازاً لأن الغرض من المصدر هو التوكيد؛ فهو مسوق لتوكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، - أي: لإزالة الشك عنه - وليبين أن معناه حقيقي لا مجازي^{xl}؛ ولكن النحاة في الوقت نفسه - يذكرون أن العامل في المصدر المؤكد لمضمون الجملة محذوف، كما في نحو: (أنت ابني حقاً) (له علي ألف دينار عرفاً)، وهذا يؤدي إلى شيء من التعارض - شكلياً على أقل تقدير -؛ يقود إلى القول بأن المصدر المؤكد غير المصدر المؤكد لمضمون الجملة، ولذا علينا الفصل بين المصدر المؤكد لعامله والمصدر المؤكد لمضمون الجملة^{xli}. وقد أحس بهذا التناقض بعض القدماء، ومنهم ابن الناطم (ت ٦٨٦هـ) وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) والاشموني (ت ٩٠٠هـ) والصبان (ت ١٢٠٦هـ)^{xlii}. وقد تناول الشاطبي هذه المسألة بالبحث، وانتهى إلى: ((أن للمصدر المؤكد في هذا الباب إطلاقين: أحدهما أن يراد به المؤكد لفعله، ...، والثاني: أن يراد به المؤكد للجملة المذكورة قبله، وليس بمؤكد لعامله الذي هو الفعل المقدر... فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح... وإذا تباين الاصطلاحان لم يدخل أحدهما على الآخر))^{xliii}. ويمكن أن نلمس شيئاً من هذا التعارض عند بعض المحدثين أيضاً، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني، فهو يقول عن المصدر الذي حذف عامله وجوباً: ((واعلم أن ليس المصدر، الذي يؤتى به بدلاً من التلطف بفعله، من المصادر المؤكدة (كما زعم جمهور من النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادر، كما علمت. ولو كان مؤكداً لم يجز حذف عامله، لأنه إنما أتى به ليؤكد عامله ويقويه. فحذف العامل بعد ذلك يناهض ما جاء بالمصدر لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه. ولم يقل بذلك أحد منهم، مع إجماعهم على أنه يجوز ذكر العامل ومصدره المؤكد له معاً. نحو: (يا أيها أمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) [الأحزاب ٥٦] على الرغم من أنه ذكر قبل ذلك - في الموضع السابع من المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوباً - أن عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة محذوف وجوباً؛ قال: ((المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله. سواء أجيء به لمجرد التأكيد (أي لا لدفع احتمال المجاز، بسبب أن الكلام لا يحتمل غير الحقيقة) نحو "لَكَ عَلَى الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ حَقًّا"، أم للتأكيد الدافع إرادة المجاز نحو "هو أخي حقاً")^{xliv}، فهو يقرر، من جهة، أن المصدر المحذوف العامل - وهو الذي جيء به بدلاً من التلطف بفعله - ليس من المصادر المؤكدة، ولكنه، من جهة أخرى، يتابع النحاة فيقرر أن العامل في المصدر المؤكد لمضمون الجملة محذوف. وبناء على ماسبق يمكن القول إن أمر حذف عامل المصدر المؤكد ليس على إطلاقه، ولكن يمكن النظر إليه على أنه قسمان؛ الأول: المصدر المؤكد لعامله وهو الذي لا يجوز حذف عامله، والآخر: المؤكد لمضمون الجملة وهو الذي يكون عامله محذوفاً وجوباً ومفهوماً من دلالة الجملة التي قبله، وقد أغنت الجملة التي قبله عن ذكره، لذا قيل إن حذف عامله حذف واجب.

وقد حدد النحاة المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوباً^{xlvi} على النحو الآتي:

١. في الطلب أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً، نحو: "صبراً يا أخي على مصابك"، و "إقداماً لا تأخرأ"، و "سقيأه ورعيأ". و "أكسلأ وقد جد منافسوك؟".

٢. مصادر مسموعة شاع استعمالها ولا أفعال معها، ولكن القرائن دالة عليها مثل: "سمعاً وطاعة، عجباً، حمداً وشكراً لا كفرأ، معاذ الله سبحانه الله، لبنيك، لبنيك وسعديك، وحنانيك؟ دوا ليك، حذاريك".

٣. في تفصيل مجمل أو بيان عاقبة مثل: (فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَمَا مَتَّأَ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد ٤].

٤. إذا كرر المصدر أو حصر أو استنهم عنه وكان عامله خيراً عن اسم عين مثل: "أنت رحيلاً رحيلاً"، "إنما أنت رحيلاً"، "أأنت رحيلاً؟" والمقدر في ذلك كله فعل "ترحل" أو "راحل".

٥. أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه: مررت على أخيك فإذا له بكاءً بكاءً تكلى. استمعت إلى خالد فإذا له سجعٌ سجعٌ حمام. فإن لم تتقدم جملة أو كان الفعل غير علاجي وجب الرفع تقول: لأخيك بكاءً تكلى، لخالد ذكاءً داهية.

ويهمنا أن نقف هنا على ما له علاقة بموضوع بحثنا (التعقيب المصدري)؛ وهو المصدر المؤكد لمضمون الجملة، لأن التعقيب بالمصدر في القرآن الكريم إنما جاء عن طريق هذا النوع من المصادر دون غيرها، وهو يتمثل في حالتين يجب فيهما حذف العامل في المصدر، وهما: الأولى: أن يقع المصدر بعد جملة يؤكد مضمونها؛ ويكون المصدر فيها مؤكداً لنفسه، بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونه، ومعناها الحقيقي - لا المجازي - كمعناه، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه، فهي نص في معناه الحقيقي، كقولك: "لك علي ألفاً اعترافاً"؛ و: "أنت تعرف لوالديك فضلهم يقيناً". ولا يصح في هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التي يؤكد معناها، ولا التوسط بين جزأها. والحالة الثانية: أن يقع المصدر بعد جملة ليدفع احتمال المجاز فيها، ويجعل معناها نصاً في أمر واحد بعد أن لم يكن نصاً. ويسمى مؤكداً لغيره، كقولك: "هذا أخي حقاً" فلو لا المصدر "حقاً" لاحتمل الكلام الأخوة المجازية، ونحو: هذا بيتي قطعاً أي: أقطع برأيي قطعاً، فلو لا مجيء المصدر: "قطعاً" لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقي، والآخر مجازي، أقربها: أنه بيتي حقاً، أو: أنه ليس بيتي حقيقة، ولكنه بمنزلة بيتي، لكثرة ترددي عليه، أو: ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلي. ويكون المصدر في هذا النوع واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً في أمر واحد يقتصر عليه، ولا يحتمل غيره، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة، منها المعنى الذي يدل المصدر عليه قبل مجيئه، فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال، وأزال التوهم، وصار المعنى نصاً في شيء واحد. ولم

يشترط النحويون أن تكون الجملة السابقة على المصدر المؤكد مشتملة على لفظه^{xlvi}.

وقد أشار القدماء إلى دلالة هذا النوع من المصادر - أعني المؤكد لمضمون الجملة - على التوكيد؛ فقد تناول سيبويه الجوانب التركيبية لهذا الأسلوب وطريقة بنائه، كما أشار إلى الغرض من استعماله، وهو التوكيد والتثنية، وتحدث أيضاً عن العامل في هذا النوع من المصادر المستعملة للتوكيد، التي سبق أن مرت بنا الشواهد التي ذكرها مثل: له علي ألف درهم حقاً، وكتاب الله عليكم، وصيغة الله، قال: ((واعلم أن نصب هذا "الباب" المؤكد به العام منه وما وُكِّد به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لم، كأنه قال: أحق حقاً، فجعله بدلاً كظناً من أظن،، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، ...، وصنع الله صبغة، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقياً. وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقياً وحماً لك))^{xlvi}. فقد أشار سيبويه هنا إلى المصدر الذي يؤكد مضمون الجملة، ووسم نوعيه بالمؤكد العام والمؤكد لنفسه، ولعل النحاة انطلقوا من تعبير سيبويه عنهما في النص المذكور؛ فسموهما المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، وقد ذكر الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) في شرحه كلام سيبويه في هذا الباب أن سيبويه سمى ما يؤكد ما قبله بالعام وما يؤكد نفسه خاصاً، قال: ((سمى سيبويه، أيضاً، الباب الأول [أي المؤكد لغيره أو لما قبله] توكيداً عاماً؛ لأنه سمى هذا [يعني الباب الآخر الذي يشرحه، نحو: له علي ألف عرفاً] توكيداً لنفسه، من حيث كان توكيد الاعتراف الذي هو معنى الكلام الظاهر، وهو لفظ اختصاص، فجعل الآخر عاماً))^{xlvi}. ومثل ذلك ما نجده عند الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، قال عن تسميتهما بالمؤكد لنفسه والمؤكد لغيره: ((وهذه عبارة المتأخرين، وسبويه يسمي المؤكد لنفسه: التأكيد الخاص، والمؤكد لغيره: التأكيد العام))^l. وقريب من ذلك ما نجده عند الشاطبي قال - شارحاً هذه التسمية، في ضوء شواهد سيبويه وأمثلة التي سبق ذكرها - ((وقد يسمى أيضاً الأول التوكيد الخاص، والثاني التوكيد العام، ومعنى الخصوصية في الأول مقصور على قوله: له علي كذا، وخاص به. وأما حقاً فليس بخاص بتلك الجملة بعينها، بل يكون توكيداً لها، فتقول هو ابني حقاً، ولغيرها نحو: أبوك منطلق حقاً، وزيد قائم، وأبوك سائر، وغير ذلك من الأخبار، فيحق أن يسمى التوكيد العام، والأول خاصاً))^{li}. وقد بين النحويون أن العامل في هذا النوع من المصادر - المؤكد لغيره أو المؤكد لنفسه - مقدر ومفهوم من سياق الجملة التي قبله التي يؤكد مضمونها، قال ابن يعيش عن المصدر الذي يؤكد لغيره: ((والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة))^{lii}. وقال في موضع آخر عن المصدر الذي يؤكد نفسه: ((وما أكد نفسه، نحو: له علي ألف درهم عرفاً ينتصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس بحال، ولا مفعول له،، ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب: سقياً لك وحماً، فاعرفه))^{liii}، فقد بين ابن يعيش هنا أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه لا يظهر وان المصدر بدل منه. وقد ذهب الرضي إلى أن الجملة المتقدمة على المصدر هي العاملة فيه، قال: ((ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه، لنبايتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها))^{liv}. ولعل الرضي وجوب حذف العامل مع هذا النوع من المصادر بان الجملة تقوم مقامه وتدل عليه فتعني عنه، قال: ((وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالتائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعني قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف، ...، وأنا لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل، كما ذكرنا، فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل))^{lv}، فهو يستدل - على أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه هو: الجملة المتقدمة - بأن هذا المصدر لا يجوز أن يتقدم على الجملة لأنها عامل ضعيف؛ لكونها نائبة عن الناصب وليست هي الناصب الأصلي. وقد أفاد الرضي أن المصدر المؤكد لنفسه يختلف عن المؤكد لعامله من حيث طبيعة ما يؤكد كل منهما، فالأول يؤكد معنى توديه الجملة في حين يؤكد الثاني فعله أو عامله؛ فهما لا يختلفان من حيث دلالتهم على التوكيد ولكنهما يختلفان في تركيب الجملة التي يدخلان في تأليفها شكلياً؛ قال: ((أن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، ف: اعترافاً، في: له علي ألف درهم اعترافاً، يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر يؤكد لنفسه في نحو: ضربت ضرباً، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان، وأما في مسألتنا، فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها، لامضمون أحد جزأيه... فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً))^{lvi}. وقد حدد الرضي ضابطتين لوجوب حذف الفعل في مثل هذه المصادر، قال: ((ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة [أي إضافة المصدر إلى فاعله]، وكونها تأكيداً لأنفسها))^{lvii}. ويذهب الرضي إلى أن المصدر المؤكد لغيره هو في الحقيقة مصدر مؤكد لنفسه، قال: ((واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى؟ وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه))^{lviii}. ويستدل على أن المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة بان ((جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره، إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾، وقولهم: هذا القول لا قولك، أي هذا القول الحق لا أقول مثل قولك، انه باطل... وقولك: هذا زيد حقاً، أي: قولاً حقاً))^{lix}. ثم يورد مجموعة من الشواهد والأمثلة ويعالجها على وفق هذه الرؤية لينتهي إلى القول: ((فقد تبين - بما قدمنا - أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها، ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها؛ كما في المؤكدة لنفسها))^{lx}. وقد عد الطاهر بن عاشور مصطلح النحاة: المصدر المؤكد لنفسه تسمية غريبة، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ الروم ٦: ((وَهَذَا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْنَى جُمْلَةٍ قَبْلَهُ هِيَ بِمَعْنَاهُ وَيُسَمِّيهِ النُّحَوِيُّونَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ تَسْمِيَةً غَرِيبَةً يُرِيدُونَ بِنَفْسِهِ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ))^{lxi}.

في الدلالة الصرفية للتعقيب المصدرية: إن لموضوع التعقيب المصدرية وجهين ينبعان من طبيعة الموضوع، ولذا يمكن القول إن التعقيب المصدرية مقولة صرفية نحوية؛ لكونه ظاهرة أسلوبية لغوية، عمادها المصدر - الذي هو مقولة صرفية -، وذلك في حال وقوعه مفعولاً مطلقاً مؤكداً لمضمون الجملة السابقة وهذا الأمر مقولة نحوية -، ولا شك في أن استعمال المصدر أضفى مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكسبه إياها سياق النص الكريم، مما أسهم في خلق معانٍ فنية وجمالية يخيط بيانها كما في الاستعارة أو المجاز المرسل مثلاً، تنبثق من خصائص الكلمة الصرفية (المصدر) وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. وأول ما ينبغي لنا الوقوف عليه في هذه الظاهرة الأسلوبية أنها تمثلت في النص الكريم بالاسم دون غيره من أشكال الكلمة في العربية، كالفعل أو الحرف، كما تجلت، من بين أشكال الاسم، في (المصدر) دون غيره من صور الصيغ الصرفية للاسم في لغة القرآن الكريم. ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن اختيار المصدر من البدائل أو الأشباه والنظائر التعبيرية المتعددة الأخرى وتفضيله عليها في تلك المواضع، إنما جاء مبنيًا على أساس لغوي وبلاغي؛ مرجعه ما يمتاز به الاسم أولاً والمصدر ثانياً من دلالة صرفية؛ ذلك ((أن أصل المعنى يمكن الدلالة عليه بأكثر من صيغة))^{lxii}، فيكون الأساس، الذي تجري عملية اختيار طريقة التعبير بناءً عليه، هو مراعاة الفروق بين المعاني الوظيفية للصيغ التي تشترك في ما بينها في الدلالة على معنى ما^{lxiii}. فقد جرى التعقيب - كما ذكرنا - عن طريق الاسم، والاسم يفيد الثبوت لا

التجدد والحدوث؛ قال عبد القاهر الجرجاني: ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شياً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^{lxiv}. وقد أشار الرازي إلى الفرق بين الاسم والفعل انطلاقاً من كينونة كل منهما، قال: ((الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإن قلت: زيد منطلق لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت: انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمن معين لزيد. وكل ما كان زمانياً فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد))^{lxv}. وقال الكفوي عن دلالة المصدر الصرفية: ((وقيل: المصدر موضوع الحديث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإنهاء، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله))^{lxvi}. ومن هنا فقد قرر الدكتور فاضل السامرائي أن الاسم اعم واشمل واثبت في الدلالة من الفعل؛ لأن الفعل مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد في حين أن دلالة الاسم لا تقتضي التقيد بالزمن والتجدد^{lxvii}. وإلى مثل ذلك ذهب الدكتور محمود احمد عكاشة، قال: ((الاسم أقوى في الدلالة من الفعل، فالاسم يفيد ثبوت الصفة لصاحبها.... بينما يدل الفعل على التجدد والحدوث، و[وهو] مقيد بالزمن))^{lxviii}. تجمع آراء العلماء هذه على أن الاسم أقوى دلالة من الفعل واشمل. والمصدر يتضمن الحدث فقط دون الزمن في حين أن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً، وعليه فالمصدر هو ما يدل على الحدث متضمناً فاعله، قال الرضي: ((الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سمي مصدرًا))^{lxix}. ويرى ابن قيم الجوزية أن ((المصدر دال على الحدث وفاعله))^{lxx}. ولكن هذا الاقتران بين الحدث وفاعله في المصدر لا يتحدد بزمن معين؛ وهو ما يناسب دلالة الثبوت التي يفيدها الاسم، في حين أن الفعل يشتمل على الحدث وفاعله مقترنا بزمن ماضٍ أو مضارع أو مستقبل. ومن ثم يمكن، في ضوء ماسبق، أن نفهم أساس اختيار النص الكريم للاسم (المصدر) وسيلةً للتعبير دون الفعل؛ ويمكن إيضاح ذلك بما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، فقد استعمل النص الشريف المصدر (صنع) وأضافه إلى فاعله، ولم يأت به بصيغة الفعل، كأن يقال: ترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنعها الله الذي أتقن كل شيء. وصنع هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، قال الزركشي: ((قوله: ﴿صنع الله﴾ أي: مَصْنُوعُهُ))^{lxxi}. ولكن النص الكريم فضّل المصدر على اسم المفعول؛ لأن فيه الحدث والفاعل وهو الله تعالى، وهو يناسب معنى الآية الكريمة والغرض منها غاية المناسبة، ويناسب هذا أن نعرف أن معنى الصنْع في اللغة هو إجادَةُ الفعل^{lxxii}، وهو معنى يوافق الدلالة العامة للآية الكريمة التي تريد بثها في نفوس السامعين. إن مسألة التناوب بين المصدر والفعل أمر محتمل ووارد ولعل مما يؤكد ذلك وقوع الفعل موقع المصدر في بعض القراءات، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس 4]، فقد قرئت وَعَدَ اللَّهُ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ^{lxxiii}. كما دل المصدر على معنى الوصفية، كالدلالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿وَاتُوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ [النساء 4] بمعنى أتوا النساء صدقاتهن ناهلين. فحالة مصدر، بمعنى عطية؛ قال الراغب الأصفهاني: ((وَالْخَلَّةُ وَالْخَلَّةُ: عَطِيَّةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّيَرُّعِ، وَهُوَ أَخَصُّ مِنَ الْهَبَةِ، إِذْ كُلُّ هَبَةٍ نَخْلَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ نَخْلَةٍ هَبَةً))^{lxxiv}. قال الزمخشري: ((كانه قيل: وانحلوا النساء صدقاتهن نحلة، أي أعطوهن مهورهن عن طيبة أنفسكم، أو على الحال من المخاطبين، أي أتوهن صدقاتهن ناهلين طيبي النفوس بالإعطاء، أو من الصدقات، أي منحولة معطاة عن طيبة الأنفس))^{lxxv}. وقال الفخر الرازي: ((أَنَّهَا تَصُبُّ عَلَى الْحَالِ، ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ أَيْ أَتَوْهُنَّ صَدَقَاتِهِنَّ نَاجِلِينَ طَيِّبِي النَّفُوسِ بِالْإِعْطَاءِ. وَالثَّانِي: عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّدَقَاتِ، أَيْ مَنْحُولَةً مُعْطَاةً عَنْ طَيِّبَةِ الْأَنْفُسِ))^{lxxvi}. ولعل هاتين الدالتين مرادتان هنا، فيكون هذا التعبير قد جمع الدالتين معاً؛ بأن يكون الأمر للرجال بإيتاء النساء صدقاتهن وهم ناهلون أي طيبو النفس، أو يكون الأمر بإيتاء النساء صدقاتهن وهن منحولات. وقد أفاد المصدر دلالة اسم المرة كما في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾، قال ابن جني ((الفعل: كناية عن الحال التي تكون عليها، كالرَّكْبَةِ، والجلِسة. والمشيئة، والإكَّة: فجرت مجرى قولك: وفعلت فعلك الذي فعلت؛ وذلك لأن الفعل قد تعاقب الفعل، كقولهم: نشدته نشداً، وكذلك ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾))^{lxxvii}. وقد أشار الزمخشري إلى أن الصبغة فعلة بمعنى المرة، وبين أن في استعمالها جانباً بلاغياً يتمثل في أنها استعارة مبناها المشكلة لفعل النصارى، قال: ((هي فعلة من صبغ، كالجلِسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى: تطهير الله، لأن الإيمان يطهر النفوس. والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم.... وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريقة المشكلة، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرم وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً يعني أنه يصبغ عباده بالإيمان، ويظهرهم به من أضرار الكفر فلا صبغة أحسن من صبغته))^{lxxviii}. وذكر ابن عطية أن الصبغة هنا استعارة غير أنه لم يقل بأنها على طريقة المشكلة، وإنما عدها استعارة لأن الدين يظهر على الإنسان كما أن الصبغ يظهر على صاحبه، قال: ((سمي الدين صِبْغَةً استعارة من حيث تظهر أعماله وسمته على المتدين كما يظهر الصبغ في الثوب وغيره))^{lxxix}. وجمع الفخر الرازي الآراء التي قيلت في تفسير الصبغة هنا، قال: ((وَالصَّبْغَةُ) فِعْلَةٌ مِنْ صَبَغَ كَالْجَلِيسَةِ مِنْ جَلَسَ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الصَّبْغُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ عَلَى أَقْوَالٍ. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ دِينُ اللَّهِ، وَذَكَرُوا فِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ دِينَ اللَّهِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ وَجُوهًا. أَحَدُهَا: أَنَّ بَعْضَ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرٍ يُسَمُّونَهُ الْمَعْمُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ... وَالسَّبَبُ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الصَّبْغَةِ عَلَى الدِّينِ طَرِيقَةُ الْمَشَاكَلَةِ... وَثَانِيهَا: الْيَهُودُ تَصْنَعُ أَوْلَادَهُمْ يَهُودًا وَالنَّصَارَى تَصْنَعُ أَوْلَادَهُمْ نَصَارَى بِمَعْنَى يُلْقَوْنَهُمْ فَيَصْبُغُونَهُمْ بِذَلِكَ لِمَا يُشْرَبُونَ فِي قُلُوبِهِمْ، ... يُقَالُ: فَلَانٌ يَصْنَعُ فَلَانًا فِي الشَّيْءِ، أَيْ يُدْخِلُهُ فِيهِ وَيُلْزِمُهُ إِيَّاهُ كَمَا يُجْعَلُ الصَّنْعُ لَازِمًا لِلثَّوَابِ.... وَالثَّلَاثُ: سُمِّيَ الدِّينُ صِبْغَةً لِأَنَّ هَيْئَتَهُ تَظْهَرُ بِالمُشَاهَدَةِ مِنْ أَثَرِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، وَرَابِعُهَا: ... وَصَفَ هَذَا الْإِيمَانَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ صِبْغَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُبَايَنَةَ بَيْنَ هَذَا الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ، وَبَيْنَ الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُبْطِلُ ظَاهِرَةٌ جَلِيَّةٌ، كَمَا تَظْهَرُ الْمُبَايَنَةُ بَيْنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَصْبَاغِ لِذِي الْحِسِّ السَّلِيمِ...))^{lxxx}. وهكذا يكون هذا الاستعمال قد أفاد معاني عدة قد يكون النص الكريم مراداً لها، منها أن صبغة الله هي دين الله، أو أنها فطرة الله الناس على دينه. ومثل ذلك استعمال المصدر على نحو يؤدي إلى احتمال التركيب لأكثر من معنى من خلال احتمال أكثر من دلالة صرفية^{lxxxi}، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الصبغة الصرفية للكلمة كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزْلاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران ١٩٨]، والنَّزْلُ: مَا يُعَدُّ لِلنَّازِلِ مِنَ الرَّادِّ وَالضِّيَافَةِ وَالْقَرَى هذا أصله ثم اتسع فيه فأطلق على الرزق والغذاء، وإن لم يكن لضيف^{lxxxii}. وهي تحتمل أن تكون مصدراً، أو مصدراً بمعنى اسم المفعول، كما تحتمل أن تكون جمع تكسير، قال العكبري: ((نَزْلًا) : مَصْدَرٌ، وَاتِّصَالُهُ بِالمَعْنَى... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ نَازِلٌ...، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالًا مِنَ الصَّمِيرِ فِي خَالِدِينَ. وَيَجُوزُ إِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ خَالًا مِنَ الصَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي فِيهَا: أَيْ: مَنْزُولَةً))^{lxxxiii}. ونزلاً هنا تأتي في سياق مشابه لمصدر آخر معقب به وهو قوله تعالى: ﴿ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ

الله)، والتعقيب بهذا المصدر جاء لمعنى لطيف وهو تأكيد معنى أن للأبرار جنات تجري من تحتها الأنهار؛ وذلك بان رزقهم يأتيهم في الآخرة، من عند الله تعالى، من غير عناء ولا كد؛ يؤيد ذلك قول أبي حيان في تفسيره، قال: ((النُّزُلُ الثَّوَابُ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ: ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ... وَيُقَالُ: أَقَمْتُ لِلْقَوْمِ نَزْلَهُمْ أَيُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِذَاءِ، وَجَمْعُهُ أَنْزَالٌ... وَمَعْنَى مَنْ عِنْدَ اللَّهِ: أَيُّ لَا مِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَسَمَاءُ نَزْلًا لِأَنَّهُ ارْتَفَعَ عَنْهُمْ تَكَالِيفُ السَّعْيِ وَالْكَسْبِ، فَهُوَ شَيْءٌ مُهِيبٌ يَهْبِأُ لَهُمْ لَا تَعَبٌ عَلَيْهِمْ فِي تَحْصِيلِهِ هُنَاكَ، وَلَا مَشَقَّةٌ. كَالطَّعَامِ الْمُهِيبِ لِلصَّيْفِ لَمْ يَتَعَبْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَلَا فِي تَسْوِيَّتِهِ وَمُعَالَجَتِهِ))^{lxxxiv}. وهكذا يكون في استعمالها توسع دلالي منبعا للصيغة الصرفية، إذ تدل كلمة (نزل) على معنيين، فهي تحتل أن تكون مصدرا، على معنى الثواب، يؤكد أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، كما تحتل أن تكون جمع تيسير لاسم الفاعل (نازل) وهم المتقون الخالدون الذين أكرمهم الله بإدخالهم الجنة؛ فيكون النص قد جمع المعنيين في تعبير واحد. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب ٥٠]، فقد وردت كلمة خالصة مصدرا على الرغم من كونها على وزن فاعلة، فكانها بمعنى رخصة لك فهي لاتعود على المرأة وإنما تعود على الخصلة المذكورة؛ قال الفراء في تفسير معنى خالصة: ((يقول: هَذِهِ الْخَصْلَةُ خَالِصَةٌ لَكَ وَرُخْصَةٌ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَنْزَوِجُوا امْرَأَةً بِغَيْرِ مَهْرٍ))^{lxxxv}، فقد جعل الأمر أو الخصلة خالصة وليست المرأة. وقد صرح الزمخشري بأنها مصدر، قال: ((خَالِصَةٌ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ، كَوَعْدِ اللَّهِ، وَصِبْغَةِ اللَّهِ، أَيُّ: خَلَصَ لَكَ إِحْلَالُ مَا أَهْلَانَا لَكَ خَالِصَةً، بِمَعْنَى خُلُوصًا، وَالْفَاعِلُ وَالْفَاعِلَةُ فِي الْمَصَادِرِ غَيْرُ عَزِيزِينَ، كَالخَارِجِ وَالْقَاعِدِ، وَالْعَاقِبَةِ وَالْكَادِبَةِ))^{lxxxvi}. إن هذا الوزن غالبا مايقع اسم فاعل، ولكن الزمخشري يرى أن (خالصة) هنا جاءت مصدرا كما أن الخارج والعاقبة والكاذبة تقع مصادر، وهو يقرر أن مثل هذا الاستعمال شيء غير عزيز في العربية. ومثله^{lxxxvii} ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء ٧٩]. ونظرا لما تمتاز به هذه الكلمة في سياقها فقد أجاز العكبري فيها وجهين: ((نَافِلَةٌ لَكَ): فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى تَهَجُّدًا؛ أَيُّ تَتَفَلَّ تَتَفَلًّا، وَفَاعِلَةٌ هُنَا مُصَدَّرٌ كَالْعَاقِبَةِ. وَالثَّانِي: هُوَ خَالٍ؛ أَيُّ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ))^{lxxxviii}. ويرى أبو حيان أن (خالصة) وقعت مصدرا يفيد التوكيد شأنه شأن وعد الله وصبغة الله، إلا أنه خالف الزمخشري فذهب إلى أن وزن فاعل في المصادر عزيز وليس شائعا، قال: ((هُوَ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ، كَوَعْدِ اللَّهِ، وَصِبْغَةِ اللَّهِ، أَيُّ أَخْلَصَ لَكَ إِخْلَاصًا. أَهْلَانَا لَكَ، خَالِصَةٌ بِمَعْنَى خُلُوصًا، وَبِجِيءِ الْمُصَدَّرِ عَلَى فَاعِلٍ وَعَلَى فَاعِلَةٍ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَالْفَاعِلُ وَالْفَاعِلَةُ فِي الْمَصَادِرِ غَيْرُ عَزِيزِينَ، كَالخَارِجِ وَالْقَاعِدِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْكَادِبَةِ. انْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ هُمَا عَزِيزَانِ،...، وَقَدْ تَنَافَلَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُصَادَرٍ))^{lxxxix}. وما جاء في الآية الكريمة خطاب حصص به الرسول ولم يشرحه فيه غيره لا لفظا ولا معنى لشرف نبوته وتقرير لاستحقاق الكرامة لأجله^{xc}. فهي مزية خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم من دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّ أَنْ تَتَّخِذَ رُوحَةً بِالْهَبَةِ، أَيُّ دُونَ مَهْرٍ وَلَيْسَ لِبَيِّنَةِ الْمُؤْمِنِينَ ذَلِكَ^{xci}. إن ما نلمسه في هذه الكلمة من تعدد في التوجيه الصرفي أو احتمال الوزن الواحد لأكثر من صيغة صرفية يدل على بلاغة النص القرآني لأن هذا النوع من الاستعمال هو في الحقيقة من باب التوسع الدلالي في الوزن الصرفي الذي يجمع الدلالات المختلفة المحتملة فيمكن عندئذ أن يكون المعنى على أن خالصة مصدر فتكون هذه المزية خاصة بالرسول وخالصة له، كما يمكن أن تكون بمعنى اسم الفاعل فتكون المرأة، التي وهبت نفسها للرسول، هي الخالصة له.

في الدلالة النحوية للتعقيب المصدري: سبق أن ذكرنا أن هذه المصادر المعقبة بها جاءت على طريقة المفعول المطلق، الذي يؤدي وظيفة المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وهذا هو الغالب، ويظهر هذا الأمر واضحا من الشواهد التي ذكرها القدماء التي وجهت على أنها مفعول مطلق، وإن لم يسيروا إلى أنها من التعقيب بالمصدر؛ قال الفراء: ((قوله: فَطَرْتُ اللَّهُ يَرِيدُ: دِينَ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ (صِبْغَةَ اللَّهِ))^{xcii}. وقال في موضع آخر: ((وما كَانَ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ، وَصِبْغَةِ اللَّهِ وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه))^{xciii}. وقال الاخفش: ((قال الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا)، فقوله سبحانه (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) توكيد، ونصبه على (كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا). وكذلك كل شيء في القرآن من قوله (حَقًّا) إنما هو "أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا". وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ) و (رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ) و (صُنْعَ اللَّهِ) و (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما هو من "صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا" فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا، وهو كثير))^{xciv}. وقال الزمخشري: ((سُنَّتُ اللَّهِ) بمنزلة وَعَدَ اللَّهُ وما أشبهه من المصادر المؤكدة))^{xcv}. وقال أيضا: ((صُنْعَ اللَّهِ من المصادر المؤكدة، كَقَوْلِهِ وَعَدَ اللَّهُ. وَصِبْغَةَ اللَّهِ))^{xcvi}. وقال ابن عطية: ((وقوله فَطَرْتُ اللَّهُ نصب على المصدر، كَقَوْلِهِ صِبْغَةَ اللَّهِ [البقرة: ١٣٨])^{xcvii}. وقال الفخر الرازي: ((أَمَّا قَوْلُهُ: (صُنْعَ اللَّهِ) فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ: (وَعَدَ اللَّهُ) [النساء: ٩٥] و(صِبْغَةَ اللَّهِ) [البقرة: ١٣٨])^{xcviii}. غير أننا نجد أن بعض تلك المصادر المعقبة بها قد وُجِّهَتْ بأوجه إعرابية أخرى؛ مما أدى إلى تعدد الدلالات النحوية التي نتجت من هذا التعدد، ((ومما لا شك فيه أن المعنى أصل والإعراب فرع عليه يختلف باختلاف أصله، وإذا تعددت احتمالات الإعراب في كلمة أو جملة فذلك دليل القوة التعبيرية في اختزال العديد من المعاني في نظم العبارة))^{xcix}. وفي ما يأتي من البحث نقف على أثر احتمال المصادر المعقبة بها لأوجه إعرابية أخرى محتملة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أن النص القرآني نص معجز بلغ الغاية في مراتب بلاغة. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً)؛ فقد وجهها الفراء على البديلية، قال: صبغة: ((نَصْبٌ، مُرَدُّةٌ عَلَى الْمِلَّةِ))^c. وكذلك هي عند الاخفش، قال: ((قال (صِبْغَةَ اللَّهِ) بالنصب،...، أبْدَلَ "الصَّبْغَةَ" مِنْ "الْمِلَّةِ" فَقَالَ (صِبْغَةَ اللَّهِ) بِالنَّصْبِ))^{ci}. ونقل النحاس هذا التوجيه واستحسنه^{cii}. وذكر مكي بن أبي طالب القيسي ثلاثة أوجه، الأول أنها بدل من ملّة إبراهيم، والثاني هو النصب على الإغراء أي اتبعوا صبغة الله، والثالث النصب على التمييز^{ciii}. وجمع أبو حيان الأوجه المحتملة، ثم حاكمها وانتهى إلى أنها منصوبة على أنها مصدر مؤكد، قال: ((وَجَّهَ عَلَى أَوْجِهٍ: أَظْهَرَهَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الْمُصَدَّرِ الْمُؤَكَّدِ... وَقِيلَ: هُوَ نَصْبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَيُّ الزَّمُوا صِبْغَةَ اللَّهِ. وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، أَمَّا الْإِغْرَاءُ فَتَنَافُزُهُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ،...، وَأَمَّا الْبَدَلُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ طَالَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ بِجَمَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا انْتِصَابَ الْمُصَدَّرِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ قَوْلِهِ: قُولُوا آمَنَّا، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، كَانَ الْمَعْنَى: صَبَّغَنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً، وَلَمْ يَصْبُغْ صِبْغَتَكُمْ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَالْمَعْنَى: صَبَّغَنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً لَا مِثْلَ صِبْغَتِنَا، وَطَهَّرَنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا. وَنُظِيرُ نَصْبِ هَذَا الْمُصَدَّرِ نَصْبُ قَوْلِهِ: صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ))^{civ}، وهكذا يحتمل النص دلالات نحوية مختلفة، يفيد بعضها التوكيد مثل النصب على المصدرية والإغراء، كما أن الدلالة تتوسع فتحتمل صبغة في حال نصبها على المصدرية أن تكون من قول المسلمين فتكون خاصة بهم وإن تكون أمرا موجهة إلى اليهود والنصارى فتكون دالة على الفرق بين صبغة المسلمين وصبغة اليهود والنصارى. ومن ذلك (كتابا مؤجلا) في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَتَجْزِي الشَّاكِرِينَ)) [آل عمران ١٤٥]؛ فقد التفت الاخفش إلى معنى التوكيد في استعمال المصدر ومثل له بالمصدر حقا على أنه مصدر مؤكد: ((فقوله سبحانه (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) توكيد، ونصبه على (كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا). وكذلك كل شيء في القرآن من

قوله (حَقًّا) cv. واكتفى النحاس ومكي والبيغوي بتوجيهه على انه مصدر cvi. وبين الزمخشري دلالة التوكيد فيه قال: ((كتاباً مصدر مؤكد، لأن المعنى: كتب الموت كتاباً مَوْجَلاً مؤقتاً له أجل معلوم لا يتقدّم ولا يتأخّر)) cvii. ومثل ذلك نجده عند ابن الجوزي، ومثل بشواهد أخرى على هذه الظاهرة، قال ((قوله تعالى: كِتَاباً مَوْجَلاً توكيد، والمعنى: كتب الله ذلك كتاباً ذا أجل. والأجل: الوقت المعلوم، ومثله في التوكيد كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، لأنه لما قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ دَلَّ على أنه مرفوض، فأكد بقوله: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وكذلك قوله تعالى: صُنْعَ اللَّهِ لأنه لما قال: وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً دَلَّ على أنه خلق الله فأكد بقوله: صُنْعَ اللَّهِ)) cviii. وذهب إلى انه مصدر مؤكد أيضاً الفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود والقاسمي cix. في حين أضاف أبو حيان النصب على الإغراء، قال: ((وَالْتَصَابُ كِتَابًا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ وَالتَّقْدِيرُ: كَتَبَ اللَّهُ كِتَابًا مَوْجَلاً وَتَطْبِيرُهُ: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ صُنْعَ اللَّهِ وَوَعْدُ اللَّهِ. وَقِيلَ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَيِ الزَّمَا وَأَمِنُوا بِالْقَدَرِ وَهَذَا بَعِيدٌ)) cx. وأشار أبو حيان هنا إلى أن هذا التوجيه يشمل مصادر مشابهة وردت في القرآن الكريم وهي قوله تعالى: (صنع الله، ووعد الله). وبلغت الأوجه الإعرابية عند السمين الحلبي إلى ثلاثة أوجه، أظهرها عنده: أنه مصدرٌ مؤكَّد لمضمون الجملة التي قبله، فعامله مضمَّرٌ تقديره: «كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا»، وجعله مثل قوله تعالى: «صُنْعَ اللَّهِ» [النمل: ٨٨] [وَعْدُ اللَّهِ] [النساء: ١٢٢]، و «كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ» [النساء: ٢٤]. والثاني: أنه منصوبٌ على التمييز، وعده غير مستقيم؛ لأنَّ التمييز منقولٌ وغير منقول، وأقسامه محصورةٌ وليس هذا شيئاً منها. كما أن الجملة تخلو من ذات مبهمة تحتاج إلى تفسير. والثالث: أنه منصوب على الإغراء، والتقدير: الزموا كتاباً مَوْجَلاً وآمنوا بالقدر، وضعفه لأن المعنى ليس على ذلك cx. وإذا نظرنا إلى معنى المصدر المؤكد لمضمون ما قبله، فإن المعنى يكون أن الله كتب لكل نفس عمرها كتاباً مؤقتاً بوقت معلوم لا يتقدم ولا يتأخر. وفي هذا تشجيع للجبناء وترغيب لهم في القتال، فإن الإقدام والإحجام لا ينقص من العمر ولا يزيد. وذهب الطاهر بن عاشور إلى انه حال لأنه اسم بمعنى المكتوب، ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً، قال: ((كِتَاباً مَوْجَلاً يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَكْتُوبِ، فَيَكُونُ حَالًا مِنَ الْإِذْنِ، أَوْ مِنَ الْمَوْتِ، كَقَوْلِهِ: لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ [الرَّعد: ٣٨] و«مَوْجَلاً» حَالًا ثَانِيَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِتَاباً مَصْدَرًا كَاتِبَ الْمُسْتَعْمَلِ فِي كُتُبِ الْمُبَالِغَةِ، وَقَوْلُهُ: مَوْجَلاً صِفَةً لَهُ، وَهُوَ يَدُلُّ مِنْ فِعْلِهِ الْمَحْدُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَتَبَ كِتَابًا مَوْجَلاً أَيِ مُوقْتًا)) cxii. ومن ذلك (ثواباً) في قوله تعالى: (لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دُخْلَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ) [آل عمران ١٩٥]، فقد جعلها الفراء تفسيراً خارجاً من معنى ما قبله، ولعله يريد به التمييز، قال: ((وقوله: نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ... (١٩٨) و(ثواباً) خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلاً و(ثواباً)، مفسراً كما تقول: هُوَ لَكَ هِبَةٌ وَبَيْعٌ وَصَدَقَةٌ)) cxiii. وأعربها الزجاج مصدراً، قال: ((وقوله عَزَّ وَجَلَّ: (ثَوَابًا) مصدر مؤكد، لأن معنى (وَلَا دُخْلَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) "لَا تُثَبِّتُهُمْ" ومثله (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) لأن قوله عَزَّ وَجَلَّ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ. . .) . معناه: كتب الله عليكم هذا ف (كِتَابَ اللَّهِ) مؤكد، وكذلك قوله: عَزَّ وَجَلَّ: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَّنَ كُلَّ شَيْءٍ) قد علم أن ذلك صنع الله)) cxiv. وبين ابن النحاس انه مصدر مؤكد عند البصريين ومنصوب على القطع عند الكسائي وتفسير عند الفراء cxv. واكتفى الزمخشري بوجه المصدر المؤكد، قال: ((ثواباً في موضع المصدر المؤكد بمعنى إثابة أو تنويهاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِأَن قَوْلَهُ: (لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ. . .) (وَلَا دُخْلَهُمْ) في معنى: لَا تُثَبِّتُهُمْ)) cxvi. وذكر العكبري ستة أوجه، قال: ((ثَوَابًا): مَصْدَرٌ، وَفِعْلُهُ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمُتَقَدِّمُ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ السِّيَّاتِ إِثَابَةً فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا تُثَبِّتُهُمْ ثَوَابًا، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ كَوَفِيٌّ. وَالثَّوَابُ بِمَعْنَى الْإِثَابَةِ، وَقَدْ يَفَعُّ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمُثَابِ بِهِ، كَقَوْلِكَ هَذَا الذِّهْنُ ثَوَابُكَ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجَنَاتِ؛ أَيِ: مُثَابًا بِهَا، أَوْ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي لَا دُخْلَهُمْ؛ أَيِ: مُثَابِينَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى أَدْخَلَهُمْ أَعْطَيْنَهُمْ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا بَدَلًا مِنْ جَنَّاتٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَافًا؛ أَيِ: يُعْطِيهِمْ ثَوَابًا)) cxvii. ومن ثم تعدد الدلالات التي تحتلها الآية الكريمة إذ يحتمل أن يكون المعنى أن دخولهم الجنة ثواباً من الله تعالى، أو أن أنهم يدخلون الجنة مثابين، أو أن الجنة هي ثوابهم، ولا شك أن انفتاح النص على كل هذه الدلالات يكسبه غنى وثراء فترى المعاني المحتملة تشع من النص فتغمر القارئ بالاطمئنان إلى جزيل ثوابه سبحانه. ومنه (نصيبياً) في قوله تعالى: (وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا) [النساء: ٧]، جعله الفراء مصدراً مؤكداً، قال: ((وإنما نصب النصب المرفوض وهو نعت للنكرة لأنه أخرج مخرج المصدر. ولو كان اسماً صحيحاً لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك على حق حقاً، ولا تقول: لك على حق درهماً. ومثله عندي درهماً هبة مقبوضة. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضة وفرضاً)) cxviii. وهو منصوب عند الاخفش نصب المصدر كما في قوله تعالى: (كِتَاباً مَوْجَلاً) cxix. وذهب أبو عبيد إلى انه منصوب على الخروج من الوصف cx. في حين وجَّه الزجاج نصبه على الحالية، قال عنه: ((هذا منصوب على الحال، المعنى لهؤلاء أنصبه على ما ذكرناها في حال الفرض، وهذا كلام مؤكَّد لأن قوله جل ثناؤه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ) معناه: إنَّ ذلك مفروض لهنَّ)) cxxi. ونقل مكي وجهي النصب على المصدرية والحالية cxxii. وهو عند الزمخشري والرازي والنسفي منصوب على الاختصاص بفعل تقديره اعني، وأجازوا أن يكون منصوباً على المصدرية cxxiii. وهو منصوب عند ابن عطية نصب المصدر المؤكد، قال: ((ونصيباً مفروضاً، نصب على الحال، كذا قال مكي، وإنما هو اسم نصب كما ينصب المصدر في موضع الحال، تقديره: فرضاً، ولذلك جاز نصبه، كما تقول: لك علي كذا وكذا حقاً واجباً، ولولا معنى المصدر الذي فيه ما جاز في الاسم الذي ليس بمصدر هذا النصب، ولكان حقاً انتهى كلامه. وهو مركَّبٌ من كلام الزجاج والفراء، وهما متباينان لأنَّ الالتصاق على الحال مُبَابٌ لِلإلتصاق على المصدر المؤكَّد مُخَالَفٌ لَهُ. وقال الزمخشري: ونصيباً مفروضاً نصب على الاختصاص بمعنى أعني: نصيباً مفروضاً مقطوعاً واجباً انتهى. فإن عني بالاختصاص ما اصطلاح عليه النحويون فهو مرذودٌ بكونه نكرةً، والمَنْصُوبُ على الاختصاص نَصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً. وَقِيلَ: انْتَصَبَ نَصَبُ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ أَيِ نَصِيبُهُ نَصِيبًا. وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي قَلَّ أَوْ كَثُرَ)) cxxiv. وذهب الطاهر بن عاشور إلى انه حال، قال: ((وقوله: نَصِيبًا مَفْرُوضًا حَالٌ مِنْ (نَصِيبٍ) فِي قَوْلِهِ: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ وَحَيْثُ أُرِيدَ بِنَصِيبِ الْجِنْسِ جَاءَ الْحَالُ مِنْهُ مَفْرُودًا وَلَمْ يَزَاغْ تَعَدُّدُهُ، فَلَمْ يَقُلْ: نَصِيبَيْنِ مَفْرُوضَيْنِ، عَلَى اعْتِبَارِ كَوْنِ الْمَذْكُورِ نَصِيبَيْنِ، وَلَا قِيلَ: أَنْصَابٌ مَفْرُوضَةٌ، عَلَى

اعتُبار كَوْنِ الْمَذْكُورِ مُؤَزَّعًا لِلرَّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ، بَلْ رُوِيَ الْجَنْسُ فَجِيءَ بِالْحَالِ مُفْرَدًا وَمَفْرُوضًا وَصُفًى^{cxxvi}. وإذا نظرنا إلى هذه الأعراب وجدناها تؤدي إلى معان متعددة منها: ان نصيب المذكورين من الرجال والنساء نصيب مفروض قل أو كثر، أو انه مصدر يفيد تأكيد الفكرة السابقة التي تتضمنها الآية، أو انه يفيد معنى الاختصاص ومن ثم هو يفيد التوكيد أيضا. ومنه (فريضة) في قوله تعالى: (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)، فقد عدها الفراء منصوبة على القطع، قال: ((فَرِيضَةُ مِنَ اللَّهِ) نصب على القطع. والرفع في (فَرِيضَةٍ) جائز لو قرئ به))^{cxxvii}. في حين اكتفى الاخفش ببيان أن نصيبها مثل نصب كتاب مؤجلا، قال: ((فنصب (وَصِيَّةً) و (فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ)، كما نصب (كِتَابًا مُّؤَجَّلًا))^{cxxviii}. وجعله الزجاج منصوبا على الحال المؤكدة، قال: ((منصوب على التوكيد والحال من... ولأبويه... أي، ولهؤلاء الورثة ما ذكرنا مفروضا، ففريضة مؤكدة لقوله (يوصيكم الله)^{cxxix}. وأعربها النحاس ومكي مصدر^{xxx}. وجعلها الزمخشري مصدرا مؤكدا، قال: ((فَرِيضَةً نصبت نصب المصدر المؤكد، أي فرض ذلك فرضاً))^{xxxi}. ومثل ذلك جاء عند ابن عطية والفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي وأبي حيان، الذي صرح بأنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، والنسفي وابن عادل وأبي السعود^{xxxii}. وجمع السمين الحلبي ما قيل فيها من أوجه؛ قال: ((فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأن معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصية فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء: و «فريضة» مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة «والثالث: قاله مكي وغيره أنها حال لأنها ليست مصدراً))^{xxxiii}. وهكذا تعبر الآية الكريمة بـ(فريضة) عن معنيين؛ هما: دلالة المصدرية على التوكيد وهو المتبادر من اللفظ، لما بين يوصيكم وفريضة من تقارب، أي يوصيكم وصية أو يفرض عليكم فرضا. والمعنى الثاني: الدلالة على الوصفية الذي تقيده الحال، أي للمذكورين حصتهم المقررة مفروضة. ومنه (وصية) في قوله تعالى: (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرَ مَضَارٍ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) [النساء ١٢]، قال الفراء في توجيهها: ((ونصب قوله وصية من قوله: فَلِكُلٍّ وَاِجِدْ مِنْهُمَا السُّدُسَ - وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ، مثل قولك: لك درهمان نفقة إلى أهلك، وهو مثل قوله نصيباً مفروضاً))^{xxxiv}. ومثلها الاخفش بـ: كتابا مؤجلا: ((نصب (وَصِيَّةً) و (فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ)، كما نصب (كِتَابًا مُّؤَجَّلًا))^{xxxv}. وأعربها والعكبري والنحاس مصدر^{xxxvi}. وقال الزمخشري: ((وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ مصدر مؤكد، أي يوصيكم بذلك وصية، كقوله: (فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ) ويجوز أن تكون منصوبة بغير مضار))^{xxxvii}. وجعلها مكي منصوبة على أنها مصدر في موضع الحال، ونقل توجيه الفراء من أنها منصوبة على الخروج، أو ان غير مضار عمل فيها^{xxxviii}. وجمع صاحب الدر المصون الأوجه النحوية، قال: ((في نصبها أربعة أوجه؛ أحدها: أنها مصدر مؤكّد، أي يوصيكم الله بذلك وصية الثاني: أنها مصدر في موضع الحال، والعامل فيها يوصيكم. قاله ابن عطية، والثالث: أنها منصوبة على الخروج: إمّا من قوله: {فَلِكُلٍّ وَاِجِدْ مِنْهُمَا السُّدُسَ} أو من قوله: (فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ)، وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبة باسم الفاعل وهو «مضار»، والمضارة لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لما وصى الله تعالى بالورثة جعل المضارة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغة في ذلك))^{xxxix}. فقد أفاد استعمال المصدر معاني عدة منها دلالة التوكيد التي يفيد المصدر المؤكد، ودلالة الحالية التي يؤديها الحال الذي يدل على المبالغة؛ لان المصادر إذا وقعت أحوالا دلت على المبالغة. ودلالة المفعولية على أنها مفعول به لاسم الفاعل مضار أي على ألا تؤدي إلى الإضرار بالوصية. ومنه (كتاب الله) في قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء ٢٤]، قال الفراء في توجيهه: ((وقوله: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ كقولك: كتابا من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب))^{cxl}. وقال أبو عبيدة: ((«كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»، أي: كتب الله ذاك عليكم، والعرب تفعل مثل هذا إذا كان في موضع «فعل» أو «يفعل»، «نصيبوه»^{cxli}. ووجهها الزجاج على أنها مصدر مؤكد وأجاز ان تكون منصوبة على الإغراء بفعل يفسره (عليكم): ((وقوله: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) كتب الله عليكم هذا كتاباً،...، وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله. ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ (عليكم)، لأن قولك: عَلَيْكَ زَيْدًا، ليس له ناصب متصرف فيجوز تقديم منصوبه))^{cxlii}. وقال الزمخشري: ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مصدر مؤكد، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضه فرضاً))^{cxliii}. وجمع السمين الحلبي الأوجه النحوية فيها، قال: ((في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حُرِّمَتْ»، ونصبه بفعل مقدر أي: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كتاباً... الثاني: أنه منصوب على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتاب الله أي: الزموا كقولك: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) [المائدة: ١٠٥]، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأن العامل ضعيف.... والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريب من الإغراء))^{cxliv}. وبين الطاهر بن عاشور ان قوله: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ تذييل، غايته التخريض على وجوب الوقوف عند كتاب الله، فَعَلَيْكُمْ نَائِبٌ مَّنَابَ (الزُّمُوا)، وَهُوَ مُصَيَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ الْمُنَزَّلَةِ مَنَزَلَةً أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِالْفَرِيقَةِ، كَقَوْلِهِمْ: إِلَيْكَ، وَذُنُوكَ، وَعَلَيْكَ. وَكِتَابَ اللَّهِ مَفْعُولُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، أَوْ يُجْعَلُ مَنْصُوبًا بِ (عَلَيْكُمْ) مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّهُ تَأَكِيدٌ لَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ مَّصْدَرًا نَائِبًا مَّنَابَ فِعْلِهِ، أَيْ كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا، وَعَلَيْكُمْ مُتَعَلِّقًا بِهِ^{cxlv}. وبهذا تعبر الآية الكريمة عن معنيين رئيسيين؛ هما: أولهما: تأكيد معنى الجملة السابقة بوصفه مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة، والمعنى الثاني: انه حث على الالتزام بكتاب الله، على معنى الإغراء. ومنه (توبة) في قوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) [النساء ٩٢] جعلها الزجاج مفعولا لأجله، قال: ((وَنَصَبُ (تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ) على جهة نصب فعلت ذلك حذار الشر))^{cxlvi}. وهو منصوب عند النحاس ومكي والرازي والبيضاوي والطاهر بن عاشور على المصدرية وأجازوا ان يعرب مفعولا لأجله^{cxlvii}. في حين وجه العكبري نصبه على انه مفعول لأجله وأجاز نصبه على المصدرية^{cxlviii}. واكتفى القرطبي والنسفي بوجه النصب على المصدرية^{cxlix}. وقال أبو حيان: ((تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ: رُجُوعًا مِنْهُ إِلَى التَّسْهِيلِ وَالتَّخْفِيفِ...))^{cl}. وأضاف صاحب اللباب مع الوجهين السابقين وجه النصب على الحالية^{cli}، قال: ((أحدها: أنه مفعول من أجله، تقديره: شَرَعَ ذَلِكَ تَوْبَةً مِنْهُ،...، الثاني: أنها منصوبة على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل، حيث تقلكم من الأثقل إلى الأخف، أو توبة منه، أي: قبولاً منه، من تاب عليه، إذا قبل توبته، فالتقدير: تاب عليكم توبةً منه. الثالث: أنها منصوبة على الحال، ولكن على حذف مضاف، تقديره: فَعَلِيهِ كَذَا حَالِ كَوْنِهِ صَاحِبَ تَوْبَةٍ))^{clii}. وبهذا تكون توبة احتملت ثلاثة معان في هذا السياق، الأول ان صيام شهرين متتابعين يكون من أجل التوبة على أنها مفعول لأجله، والثاني: أنها مصدر مؤكد يفيد تأكيد معنى التوبة المفهوم من سياق قوله صيام شهرين، والثالث: دلالة الحالية على تقدير حذف مضاف إليه، أي عليه صيام شهرين في حال كونه صاحب توبة. ومنه (غرورا) في قوله تعالى: (يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ رُّحُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا) [الأنعام ١١٢] قال الزجاج: ((و (غُرُورًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ

محمول على المعنى. لأن مبنى إحياء الزخرف من القول معنى الغرور، وكأنه قال يَغْرُونَ غُرُورًا.))^{cliii}. في حين ذهب ابن النحاس إلى إعرابه حالا، قال: ((وَعُرُورًا نصب على الحال لأن معنى يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَغْرُونَهم بذلك غرورا ويجوز أن يكون [مصدرا] في موضع الحال))^{cliv}. وهذا الوجه الأخير هو الذي اكتفى مكي بذكره، قال: ((قوله (غُرُورًا) نصب على أنه مصدر في موضع الحال))^{clv}. في حين أجاز العكبري والبيضاوي أن يكون منصوبا على أنه مفعول لأجله أو الحالية^{clvi}. وجعله أبو حيان منصوبا على أنه مفعول لأجله وأجاز الأوجه الأخرى السابق ذكرها، قال: ((وَأَنْتَصَبَ غُرُورًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ وَجَوَزُوا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِيُوجِي لِأَنَّهُ بِمَعْنَى يَغْرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَوْ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيَّ غَارَيْنِ))^{clvii}. واكتفى صاحب التحرير والتنوير بإعرابه مفعولا لأجله، قال: ((وَأَنْتَصَبَ غُرُورًا عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ لِفِعْلِ يُوجِي، أَي يَرْجُو زُخْرَفَ الْقَوْلِ لِيَغْرُوهُمْ))^{clviii}. ومن ثم فإن (غرورا) في الآية الكريمة تعرب بثلاثة أعراب عن ثلاثة معان يصح أن تكون مرادة، الأول: أن تكون مفعولا لأجله، على أنهم يوجي بعضهم إلى بعض لأجل الغرور، والثاني: أنها تكون منصوبة على المصدرية لأن معنى الإحياء بزخرف القول أنهم يغرونهم؛ فكأنه معنى الآية: يَغْرُ بعضهم بعضا بزخرف القول غرورا، والثالث: أنه منصوب على الحالية أي يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غارين.

ومنه (سنة) في قوله تعالى: ﴿مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (٧٦) سَنَةً مِنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الاسراء ٧٦-٧٧]، التي فسر الفراء نصبها على حذف حرف الجر الكاف، قال: ((نصب السنة على العذاب المضمّر، أي يُعَذِّبُونَ كسنة من قد أرسلنا))^{clix}. وجعله الأخفش منصوبا على المصدرية، قال عنها: ((أَي: سَنَنَاهَا سَنَةً))^{clx}. وتابعه الزجاج، قال: ((سَنَةً) منصوب بمعنى أنا سَنَنَّا هذه السنة فيمن أرسلنا قبلك من رُسُلِنَا))^{clxi}. ووجهها ابن النحاس على المصدرية ثم نقل توجيهه الفراء^{clxii}. ووجهه الزمخشري نصبها على المصدرية، قال: ((ونصبَت نصب المصدر المؤكّد، أَي: سن الله ذلك سنة))^{clxiii}. وأجاز أبو حيان أن تكون مفعولا به وكأنه يرى أنها منصوبة على الإغراء، قال: ((وَقَالَ الْفَرَّاءُ: انْتَصَبَ سَنَةً عَلَى اسْقَاطِ الْخَافِضِ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَسَنَةً فَتَنْصِبُ بَعْدَ حَذْفِ الْكَافِ،، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ أَي اتَّبَعَ سَنَةً مِنْ قَدْ أَرْسَلْنَا))^{clxiv}. وقال الطاهر بن عاشور مناقشا الأوجه المحتملة وعلاقتها بالمعنى: ((وَأَنْتَصَبَ سَنَةً مِنْ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ. فَإِنْ كَانَتْ سَنَةً اسْمَ مَصْدَرٍ فَهِيَ بَدَلٌ مِنْ فِعْلِهِ. وَالتَّقْدِيرُ: سَنَنَّا ذَلِكَ لِمَنْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا، أَي لِأَجْلِهِمْ. فَلَمَّا عَدَلَ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمُتَعَلِّقِ بِالْفِعْلِ إِضَافَةً الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ عَلَى التَّوَسُّعِ وَإِنْ كَانَتْ سَنَةً اسْمًا جَامِدًا فَاتِّصَابُهُ عَلَى الْحَالِ لِتَأْوِيلِهِ بِمَعْنَى اسْتِثْقَايَ))^{clxv}. فقد احتملت كلمة (سنة) في الآية أربعة معان ناتجة من أربعة أعراب، الأول: أنها مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله لأنها بمعنى ما سبق من أنهم لا يلبثون إلا قليلا، والثاني: أنها منصوبة على نزع الخافض (الكاف) وكأنها في الأصل شبه جملة تعلل الحكم السابق أو تصفه، والثالث: أنها مفعول به لفعل تقديره: اتبع، وفيه معنى الإغراء، والرابع: أنها حال على تأويلها بمشقق، أي: سائين.

ومن ذلك أيضا: (جهد أيمانهم) في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [الأنعام ١٠٩]، فهو منصوب عند مكي على المصدرية^{clxvi}، وعند الزمخشري على الحالية، قال: ((وَأَصْل: أَقْسَمَ جَهْدَ الْيَمِينِ: أَقْسَمَ بِجَهْدِ الْيَمِينِ جَهْدًا، فحذف الفعل وقدم المصدر فوضع موضع مضعه مضافا إلى المفعول كقوله: فَضَرَبَ الرِّقَابَ وحكم هذا المنصوب حكم الحال، كأنه قال: جاهدين أيمانهم))^{clxvii}. ووجه ابن عطية على أنه مصدر مؤكد، قال: ((جَهْدٌ أَيْمَانُهُمْ نصب جهد على المصدر المؤكّد))^{clxviii}. وذكر العكبري الوجهين، قال: ((فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ، ...، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَعْمَلُ فِيهِ أَقْسَمُوا، وَهُوَ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ))^{clxix}. واكتفى القرطبي بوجه المصدرية، قال: ((جَهْدٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ تَقْدِيرُهُ: إِقْسَامًا بِلَيْعَةٍ))^{clxx}. وجعله النسفي مصدرا في تقدير الحال، قال: ((وجهد أيمانهم مصدر في تقدير الحال أي مجتهدين في تأكيد أيمانهم))^{clxxi}. والوجه الأظهر عند السمين الحلبي هو النصب على المصدرية، قال: ((في انتصابه وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ نَاصِبُهُ «أَقْسَمُوا» فهو من معناه،، والثاني ... أنه منصوبٌ على الحال كقولهم: «افْعَلْ ذَلِكَ جَهْدَكَ» أي: مجتهدًا، ولا يُبَالِي بتعريفه لفظًا فإنه مؤولٌ بذكرته لك، وللخوئين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أَقْسَمُوا بِاللَّهِ مجتهدين في أيمانهم))^{clxxii}. ووجهه الالوسي على الحالية وأجاز أن يكون منصوبا على نزع الخافض، قال: ((فجهد مصدر في موضع الحال. وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَزْعِ الْخَافِضِ أَي أَقْسَمُوا بِجَهْدِ أَيْمَانِهِمْ))^{clxxiii}. وقال الطاهر بن عاشور: ((انْتَصَبَ جَهْدٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِأَنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى «الْأَيْمَانِ» صَارَ مِنْ نَوْعِ الْيَمِينِ فَكَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مُبَيَّنًا لِلنَّوْعِ))^{clxxiv}. وبهذا يحتمل ثلاثة معان بحسب النظر إلى الأعراب التي ذكرها العلماء، الأول: أنه مصدر يفيد التوكيد، والثاني: أنه حال على تقدير يجهدون جاهدين، والثالث: أنه مصوب على نزع الخافض أي بجهد أيمانهم. وبذلك يكون هذا التعبير قد جمع بين دلالات عدة في عبارة واحدة، قد تكون مرادة.

ومنه (صنع) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل ٨٨]، فـ(صنع) منصوب عند الزجاج على المصدرية، قال: ((من نصب فعلى معنى المَصْدَر، لأن قوله: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)، دليل على الصنعة، كأنه قيل صنع الله ذلك صنعًا...))^{clxxv}. ونقل ابن النحاس نصبه على المصدرية عن الخليل وسيبويه، وأجاز أن يكون منصوبا على الإغراء بتقدير: انظروا صنع الله^{clxxvi}. وهكذا انقسم النحاة في توجيه نصبها على قسمين؛ قسم يكتفي بوجه المصدرية، ومنهم الزمخشري، قال ((صُنْعُ اللَّهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ وَعَدَ اللَّهُ. وَصِبْغَةُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ مُؤَكَّدَةٌ مَحْذُوفٌ))^{clxxvii}. والبيهقي وابن الجوزي^{clxxviii}، والفخر الرازي الذي قال في توجيهها: ((قَوْلُهُ: (صُنْعُ اللَّهِ) فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ: (وَعَدَ اللَّهُ) [النساء: ٩٥] وَ(صِبْغَةُ اللَّهِ) [البقرة: ١٣٨] إِلَّا أَنَّ مُؤَكَّدَةً مَحْذُوفٌ وَهُوَ النَّاصِبُ لِيَوْمِ يُفْعَلُ))^{clxxix}. ونلمس، في كلامه هذا، إحساسًا بالتشابه الشكلي والمعنوي بين المصادر في الآيات المذكورة الممثل بها. ومنهم العكبري والبيضاوي والنسفي وأبو حيان^{clxxx}. وقسم آخر يذكر مع الوجه السابق: النصب على الإغراء. ومنهم ابن عطية والقرطبي^{clxxxi}. وبناء على ما سبق فإن (صنع) تحتمل معنيين، الأول: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة يثبت الفكرة التي تتضمنها الآية السابقة، والثاني: أنه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (انظروا)، وفي الإغراء اهتمام وعناية بالمعنى. وهذان المعنيان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضا.

ومنه (فطرة) في قوله تعالى: ﴿أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم ٣٠]، فقد وجهه الفراء نصبها على المصدرية، قال: ((وقوله: فِطْرَتَ اللَّهِ، يريد: دين الله، منصوب على الفعل، كقوله (صِبْغَةُ اللَّهِ))^{clxxxii}. وجعله الطبري منصوبا على المصدرية^{clxxxiii}. وهو منصوب عند الزجاج على تقدير فعل (اتبع) وربما يكون فيه معنى الإغراء، قال: ((فِطْرَتَ اللَّهِ) منصوب بمعنى اتَّبَعَ فطرة الله، لأن معنى (فَأَقِمَّ وَجْهَكَ) اتَّبَعَ الدِّينَ الْقَيِّمَ))^{clxxxiv}. ونقل ابن النحاس ومكي وابن عطية والعكبري والقرطبي والبيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي الوجهين المذكورين النصب على: الإغراء، والمصدرية^{clxxxv}. وصرح البيهقي بأنه منصوب على الإغراء،

قال: ((فَطَرَتَ اللَّهُ، دِينَ اللَّهِ وَهُوَ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَيِ الزَّمِ فَطَرَةَ اللَّهُ)) clxxxvi. وهو ما ذهب إليه الزمخشري: ((فَطَرَتَ اللَّهُ أَيِ الزَمُوا فطرة الله. أو عليكم فطرة الله. وإنما أضمرته على خطاب الجماعة لقوله مُنِيبِينَ إِلَيْهِ)) clxxxvii. وإليه ذهب ابن الجوزي والرازي clxxxviii. وذكر الالوسي ثلاثة أوجه، هي: الإغراء أو المصدرية أو البديلية من حنيفاً، ورجح الأول (الإغراء) قال: ((فَطَرَتَ اللَّهُ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَيِ الزَمُوا فطرة الله تعالى،....، وجوز أن يكون نصباً بإضمار أعني، وأن يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف دل عليه ما بعد أي فطركم فطرة الله،....، وأن يكون بدلاً من حنيفاً. والمتبادر إلى الذهن النصب على الإغراء)) clxxxix. في حين اختار الطاهر بن عاشور وجه النصب على البديلية وجعل فيه الدلالة على الحالية، قال: ((وَفَطَرَتَ اللَّهُ بَدَلٌ مِنْ حَنِيفًا بَدَلٌ اشْتِمَالٍ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَالِ مِنَ الدِّينِ أَيْضًا وَهُوَ حَالٌ ثَانِيَةٌ فَإِنَّ الْحَالَ كَالْخَبَرِ تَتَعَدَّى بِدُونِ عَطْفٍ عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ النَّحَاةِ. وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُ أَصْرَحُ فِي إِفَادَةِ أَنَّ هَذَا الدِّينَ مُحْتَصَصٌ بِوَصْفَيْنِ هُمَا: النَّبَرُ مِنَ الْإِشْرَافِ، وَمُؤَافَقَةُ الْفِطْرَةِ، فَيُفِيدُ أَنَّهُ دِينَ سَمَحٌ سَهْلٌ لَا عَنَتَ فِيهِ)) cxc. وفي ضوء ما سبق فإن (فطرة) تحتل دالتين، الأولى: انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، والثانية: انه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (الزمو)، وفي الإغراء عناية واهتمام وتر غيب بالمغرى. وهاتان الدالتان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضاً.

ومنه (قولا) في قوله تعالى: ((سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ)) [يس ٥٨]، قال أبو عبيدة: ((«قولا» خرجت مخرج المصدر الذي يخرج من غير لفظ فعله)) cxc. وهو منصوب عند الاخفش على انه مصدر أو مفعول مطلق ناب عن فعله المحذوف، قال: ((انتصب (قولا) على البذل من اللفظ بالفعل كأنه قال "أقول قولا") cxcii. ويفهم من كلام الزجاج انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، قال: ((و (قولا) منصوب على معنى لهم سلام يقوله الله - عز وجل - (قولا) cxciii. وقد فسر ابن النحاس كلامه، قال: ((وقولا مصدر أي نقوله قولا يوم القيامة، ويجوز أن يكون معناه قال الله جل وعز هذا قولا)) cxciv. وذكر الزمخشري وجه النصب على المصدرية؛ ولكنه رأى ان الأوجه ان يكون منصوبا على الاختصاص، قال: ((وقولا مصدر مؤكد لقوله تعالى وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ سَلَامًا أَي: عدة من رب رحيم. والأوجه: أن ينتصب على الاختصاص)) cxcv. وهو ما احتمله البيضاوي من غير تفصيل. ووجه ابن عطية والعكبري والقرطبي والسمين الحلبي والالوسي على المصدرية فقط cxcvi. وذكر الرازي مع ما سبق وجه النصب على أنه تمييز cxcvii. في حين استند الطاهر بن عاشور إلى الدلالة في محاكمته للأوجه النحوية، مبينا أن المصدر هنا ينوب عن فعله وأن التنوين فيه للتعظيم، قال: ((وَحَذَفُ خَبَرِ سَلَامٍ لِنِيبَةِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَوْلًا عَنِ الْخَبَرِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: سَلَامٌ يُقَالُ لَهُمْ قَوْلًا مِنَ اللَّهِ، وَالَّذِي اقْتَضَى حَذْفُ الْفِعْلِ وَنِيبَةِ الْمَصْدَرِ عَنْهُ هُوَ اسْتِعْدَادُ الْمَصْدَرِ لِقَبُولِ التَّنْوِينِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَالَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا دُونَ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مَرْفُوعًا هُوَ مَا يُشْعِرُ بِهِ النَّصْبُ مِنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ جَاءَ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ،...، وَتَنْوِينُ رَبِّ لِلتَّعْظِيمِ، وَلَا جُلْ ذَلِكَ عُذِلَ عَنْ إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى ضَمِيرِ هُمْ، وَاخْتِيارُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ بِوَصْفِ الرَّبِّ لِدِدَةِ مُنَاسَبَتِهِ لِلْإِكْرَامِ وَالرَّضَى عَنْهُمْ بِذِكْرِ أَنَّهُمْ عَبْدُوهُ فِي الدُّنْيَا فَاعْتَرَفُوا بِرَبوبِيَّتِهِ)) cxcviii. وهكذا يحتمل (قولا) معنيين، الأول: انه منصوب على انه مصدر مؤكد على تقدير فعل مفهوم من السلام الذي هو قول ووعد أيضا، والثاني: انه منصوب على الاختصاص لأنه من الله سبحانه وتعالى، والثالث: انه تمييز للسلام المذكور قبله؛ فهو يبين نوع السلام وحقيقته. ومن يطلع على هذه المعاني الناتجة من الاعارب المذكورة يجد ان النص الكريم يحتملها لأنها جاءت بتعبير دقيق ومحكم وموجز.

ومنه (رزقا) في قوله تعالى: ((أَوَلَمْ نَكُنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِبِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) [القصص ٥٧]، فهو منصوب عند العكبري على المصدرية، قال: (((رِزْقًا) : مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى يُجِبِي)) cxcix. ووجه القرطبي على انه مفعول لأجله، وأجاز المصدرية، قال: ((رِزْقًا) نصب على المفعول من أجله. ويجوز نصبه على المصدر بالمعنى، لان معنى "تجبي" (ترزق)) cc. في حين زاد البيضاوي وجه النصب على الحالية: ((وانتصاب رِزْقًا على المصدر من معنى يُجِبِي، أو حال من آل ثمرات لتخصصها بالإضافة)) cci. وذكر النسفي والالوسي الأوجه الثلاثة السابقة، قال النسفي: (((رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا) هو مصدر لان معنى (يجبي إليه) يرزق أو مفعول له أو حال من الثمرات إن كان بمعنى مرزوق لتخصصها بالإضافة كما تنصب عن النكرة المتخصصة بالصفة)) ccii. وأعربها الطاهر بن عاشور حالا، قال: (((ورِزْقًا حَالٌ مِنْ ثَمَرَاتٍ وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ)) cciii. وبذلك يحتمل ثلاثة معان هي، الأول: انه منصوب على انه مصدر يؤكد مضمون الجملة السابقة ؛ لأنه بمعنى يجبي إليه ثمرات كل شيء، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى انه يجبي إليهم ثمرات كل شيء لأجل أن يرزقهم، والثالث: انه حال من (ثمرات) لأنها تخصصت بشبه الجملة بمعنى مرزوق. ولاشك في ان هذه المعاني سائغة ومقبولة في سياق الآية الكريمة التي عبرت عن هذه المعاني بعبارة وجيزة.

ومنه (نكالا) في قوله تعالى: ((فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى)) [النازعات ٢٥]، فقد جعله الفراء وصفاً لمصدر محذوف، قال في تفسير الآية: ((أي: أخذ الله أخذاً نكالا للآخرة والأولى)) cciv. وهو منصوب عند الاخفش على المصدرية، قال: ((كأنه "نكَلٌ به" فأخرج المصدر على ذلك. ونقول "والله لأصْرَمَتَكَ تَرَكَ بَنِيًّا") ccv. ووضّح الزجاج كلام الاخفش، قال: (((نَكَالٌ) منصوب مصدر مؤكد لأن معنى أخذه الله: (نَكَلٌ به)) ccvi. وذكر مكي والعكبري وجهين هما انه مصدر أو مفعول لأجله ccvii. وقال الزمخشري: (((نَكَالٌ هو مصدر مؤكد، كوعد الله، وصيغة الله، كأنه قيل: نكل الله به)) ccviii. وذكر الفخر الرازي ان نصبه على وجهين هما المصدرية وعلى نعت مصدر محذوف ccix. وذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه هي انه منصوب على انه مصدر للفعل أخذ، أو أنه نعت لمصدر محذوف، أو مفعول له، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة فعامله مقدّر من معنى الجملة السابقة، وضعف أن يكون حالا لأنه معرف بالإضافة ccx. وذكر أبو السعود وجهاً آخر، زيادة على وجه النصب على المصدرية والمفعول له، وهو النصب على نزع الخافض، أي أخذه بنكال الآخرة والأولى ccxi. ووجهه الطاهر بن عاشور على المفعولية المطلقة، والمصدر هنا مبين للنوع، قال: ((وَانْتَصَبَ نَكَالٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ لِفِعْلِ «أَخَذَهُ» مُبَيِّنٌ لِنَوْعِ الْأَخْذِ بِتَوْعِينِ مِنْهُ لِأَنَّ الْأَخْذَ يَقَعُ بِأَحْوَالٍ كَثِيرَةٍ. وَإِضَافَةُ نَكَالٍ إِلَى الْآخِرَةِ وَالْأُولَى عَلَى مَعْنَى (فِي). فَالنَّكَالُ فِي الْأُولَى هُوَ الْغَرْقُ، وَالنَّكَالُ فِي الْآخِرَةِ هُوَ عَذَابٌ جَهَنَّمُ)) ccxii. فقد تنوّعت المعاني المحتملة له على وفق هذه الاعارب المذكورة؛ الأول: انه مصدر مؤكد لان معنى أخذه الله أي نكل به، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى أخذه للتكليل به، والثالث: انه حال من المفعول به الضمير (الهاء) على معنى أخذه منكلاً به، والرابع انه منصوب على نزع الخافض أي على معنى: أخذه بنكال كلمته الأولى والآخرة. والله اعلم.

دلالة التعقيب المصدري بين النصب والرفع في ضوء القراءات القرآنية:

تذكر كتب القراءات القرآنية والتفسير أن بعض المصادر - موضوع البحث - قرئت بالرفع ، ولعل من أقدم الإشارات إلى ذلك ما ورد عند سيبويه، قال: ((وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمير شيئاً هو المظهر ، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصيغة الله، أو هو دعوة الحق. على هذا ونحوه رفعه. ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ [الاحقاف ٣٥]، كأنه قال: ذاك بَلَاغٌ)) ccxiii. ويبدو أن النحاة يلمسون في المصدر المنصوب دلالة الأمر قال سيبويه عن قول العرب: صبر جميل: ((والنصب أكثر أوجود؛ لأنه يأمره. ومثل الرفع (فصبر جميل والله المستعان) [يوسف ١٨]، كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميل. والذي يُرْفَعُ عليه حَنَانٌ وصبرٌ

وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه^{ccxiv}. وقال ابن الأثير عن قوله تعالى: ((ومن حذف الفعل باب يسمى "باب إقامة المصدر مقام الفعل". وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ)، قوله: (فَضَرْبُ الرِّقَابِ)، أصله: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري))^{ccxv}. ونريد هنا أن نقف على ماذكرة النحاة من دلالات نحوية في تحليل هذه القراءات، وهل اختلفت دلالاتها عنها في حالة النصب. ولاشك في أن من أهم الإشارات التي تفسر الفرق في الدلالة بين الرفع والنصب ما ورد عند ابن عطية: ((وقوله تعالى: فَاتَّبَاعُ رَفَعٍ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مضمرة تقديره فالواجب والحكم اتباع، وهذا سبيل الواجبات كقوله تعالى: (فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ) [البقرة: ٢٢٩]، وأما المندوب إليه فيأتي منصوباً كقوله تعالى: (فَضَرْبُ الرِّقَابِ) [محمد: ٤]، وهذه الآية حض من الله تعالى على حسن الاقتضاء من الطالب وحسن القضاء من المؤدي، وقرأ ابن أبي عبيدة «فاتباعاً» بالنصب^{ccxvi}. وقال أبو حيان معلقاً على هذه الفكرة في تفسيره قوله تعالى: (قالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون) [الذاريات ٢٥]: ((وَنَصَبُ سَلَامًا يَذُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَرَفَعُ سَلَامًا يَذُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ))^{ccxvii}. في حين قال في تفسير قوله تعالى: (فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) [البقرة ١٧٨]: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ: فَالْحَكْمُ أَوْ الْوَاجِبُ اتِّبَاعٌ، وَهَذَا سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ، كَقَوْلِهِ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ وَأَمَّا الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي مُنْصُوبًا كَقَوْلِهِ: فَضَرْبُ الرِّقَابِ انْتَهَى. وَلَا أَدْرِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ أَثْبَتَ وَكَأَنَّ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفُعْلِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي لِحِظَةِ ابْنِ عَطِيَّةٍ مِنْ هَذَا))^{ccxviii}. وقد نقل السيوطي كلام ابن عطية وجمع بين تعليلي أبي حيان في الموضوعين؛ قال في القاعدة التي خصصها لدلالة المصدر: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ الْإِثْبَاتُ بِالْمَصْدَرِ مَرْفُوعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجُ بِإِحْسَانٍ) [البقرة ٢٢٩] (فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) [البقرة ١٧٨]، وَسَبِيلُ الْمُنْدُوبَاتِ الْإِثْبَاتُ بِهِ مُنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَضَرْبُ الرِّقَابِ) [محمد ٤] وَلِهَذَا اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجَاتِ وَاجِبَةً لِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ) [البقرة ٢٤٠] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) [الذاريات ٢٥] فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُنْدُوبٌ وَالثَّانِي وَاجِبٌ. وَالتَّكْنَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ أَثْبَتَ وَكَأَنَّ مِنَ الْفُعْلِيَّةِ))^{ccxix}. وقال الكفوي عن دلالة الرفع والنصب في المصادر، قال: ((وَالرَّفْعُ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَصْلُهَا النَّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِهَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ بِخِلَافِ النَّصْبِ فَانْهَ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ غَايَةِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ مُؤْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ فَإِنَّهَا مُؤْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ الثَّبُوتِ مُجَرَّدًا عَنْ قِيْدِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ فَتَنَاسَبَ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا الدَّوَامُ وَالثَّبَاتُ بِقَرِينَةٍ أَلْفَاظٍ وَمَعُونَةٍ))^{ccxx}. كما أشار الطاهر بن عاشور إلى الفرق بين الرفع والنصب ودلالة كل منهما؛ قال في تفسير قوله تعالى: (قالوا سلاماً قال سلام): ((وَرَفَعُ الْمَصْدَرِ أُلْبَغُ مِنْ نَصْبِهِ، لِأَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ تَنَاسِي مَعْنَى الْفِعْلِ فَهُوَ أَدْلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ وَلِذَلِكَ خَالَفَ بَيْنَهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رَدَّ السَّلَامَ بِعِبَارَةٍ أَحْسَنَ مِنْ عِبَارَةِ الرُّسُلِ زِيَادَةً فِي الْإِكْرَامِ))^{ccxxi}. وقال في تفسيره قوله تعالى: (قال سلام قولاً من رب رحيم): ((وَسَلَامٌ مَرْفُوعٌ فِي جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ. وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَتَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ وَرَفْعُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالتَّحَقُّقِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفِعْلِ،...، فَلَمَّا أُرِيدَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الدَّوَامِ جِيءَ بِهِ مَرْفُوعًا))^{ccxxii}.

١. وأول هذه الآيات ما ورد في قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً) [البقرة ١٣٨]، وقد وجه النحاة قراءة الرفع على أن صبغة خبر لمبتدأ تقديره: هي صبغة، قال الزجاج: ((يجوز أن ترفع الصبغة على إضمار هي، كأنهم قالوا: هي صبغة الله أي هي ملة إبراهيم صبغة الله))^{ccxxiii}. وذكر السمين الحلبي وجهاً آخر لرفعها وهو البدلية، قال: ((وَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَتَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيْ: ذَلِكَ الْإِيمَانُ صِبْغَةُ اللَّهِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ «مِلَّةٍ» لِأَنَّ مَنْ رَفَعَ «صِبْغَةً» رَفَعَ «مِلَّةً» كَمَا تَقَدَّمَ فَتَكُونُ بَدَلًا مِنْهَا كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ))^{ccxxiv}. وهذه المعاني المذكورة متقاربة ففي حال كانت خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) فإن هذا الضمير سيعود إلى كلمة (ملة) وهو يؤدي إلى الوجه الثاني وهو أنه بدل من ملة. غير أن القارئ يشعر بفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع؛ ففي الحالة يدل النصب على الحدوث فكان فيها حثاً على الالتزام بصبغة الله، في حين يدل الرفع على الثبوت وكأنها تقرر حقيقة لا حاجة معها إلى تقدير فعل يدل على التجدد أو الفعل كالحث أو الإلزام المفهومة من دلالة النصب.

٢. ومنه قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [التوبة ٦٠]، قال الزمخشري: ((فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ مَعْنَاهُ فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ لَهُمْ. وَقُرِئَ فَرِيضَةً بِالرَّفْعِ عَلَى: تِلْكَ فَرِيضَةٌ))^{ccxxv}. قال القرطبي: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ سَبْيُوهِ. أَيْ فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ فَرِيضَةً. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ فِي قَوْلِ الْكِسَائِيِّ، أَيْ هُنَّ فَرِيضَةٌ))^{ccxxvi}. ومعنى النصب أنها بمعنى الفعل فهي فرض وطلب وأمر موجه إلى المسلمين بأداء الفريضة، في حين أن الرفع يدل على أن ما سبق من فرائض وحدود هي فريضة من الله.

٣. ومنه في قوله تعالى: (ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (٣) إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [يونس ٤-٣]، قال الفراء: ((ولو استؤنف (وعد الله حق) كَانَ صَوَابًا))^{ccxxvii}. وبين أبو حيان وجه قراءة الرفع، قال: ((وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ: حَقٌّ بِالرَّفْعِ، فَهَذَا ابْتِدَاءٌ وَخَبَرُهُ أَنَّهُ انْتَهَى. وَكَوْنُ حَقٍّ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْوَجْهُ فِي الْإِعْرَابِ كَمَا تَقُولُ: صَحِيحٌ أَنْكَ تَخْرُجُ، لِأَنَّ اسْمَ مَنْ مَعْرُوفٌ، وَالَّذِي تَقَمَّهَا فِي نَحْوِ هَذَا الْمَثَالِ نِكْرَةٌ))^{ccxxviii}. فهي في قراءة النصب تدل على التوكيد لأنها مصدر مؤكد لغیره من معنى مفهوم من الكلام. أما قراءة الرفع فتدل على تقرير الوعد المتضمن في الجملة السابقة والتقدير: مرجعكم إلى الله هو وعد حق من الله.

٤. ومثله (وعدا عليه حقاً) في قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [النحل ٣٨]، إذ قال الفراء: ((ولو كَانَ رَفْعًا عَلَى قَوْلِهِ: بَلَى ذَلِكَ وَعَدٌ عَلَيْهِ حَقٌّ كَانَ صَوَابًا))^{ccxxix}. ووجهه النحاس قال: ((وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا مَصْدَر. قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ: وَلَوْ قِيلَ: وَعَدَ عَلَيْهِ حَقٌّ لَكَانَ صَوَابًا أَيْ ذَلِكَ وَعَدَ عَلَيْهِ حَقٌّ))^{ccxxx}. وقال أبو حيان: ((وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ: بَلَى وَعَدٌ حَقٌّ، وَالتَّقْدِيرُ: بَعَثَهُمْ وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا، وَحَقٌّ صِفَةٌ لَوَعْدٍ))^{ccxxxi}. فقراءة النصب على أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر من معنى الجملة أي وعدهم الله وعداً، وقراءة الرفع على أنه خبر لمبتدأ تقديره: بعثهم وعد حق على الله تعالى. وهاتان الدالتان تناسبان معنى التوكيد وتقرير الفكرة.

٥. ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ) [مريم ٣٤]، قال الطبري: ((وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق (قَوْلَ الْحَقِّ) برفع القول،...، وجعلوه في إعرابه تابعاً لعيسى، كالنعت له، وليس الأمر في إعرابه

عندي على ما قاله الذين زعموا أنه رفع على النعت لعيسى، ...، وإلا فرعه عندي بمضمر، وهو هذا قول الحق على الابتداء، ...، وقد قرأ ذلك عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن عامر بالنصب، وكأنهما أرادا بذلك المصدر: ذلك عيسى ابن مريم قولاً حقاً، ثم أدخلت فيه (الالف واللام) (ccxxxii). وقال الزجاج في توجيه القراءتين: ((بالرفع، ويجوز (قَوْلُ الْحَقِّ) بالنصب، فمن رفع فالمعنى هو قول الحق ومن نصب فالمعنى أقول قول الحق الذي فيه يمترون أي يشكون)) (ccxxxiii). وقد بين أبو حيان أن قراءة النصب وقراءة الرفع تتفقان في الدلالة، فالنصب يدل على أن قول مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله التي تتضمن الإخبار بأن عيسى ابن مريم ثابت النسب إليها وليس منسوباً لغيرها، وقد تفيد هذه القراءة المدح، والرفع يدل على أن نسبتها إلى أمه فقط: ((فَتَنَقَّقْ إِذْ ذَاكَ قِرَاءَةُ النَّصْبِ وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي الْمَعْنَى)) (ccxxxiv). وقال الطاهر بن عاشور ((وقَوْلُ الْحَقِّ قَرَأَهُ الْجُمُورُ بِالرَّفْعِ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَيَعْقُوبُ بِالنَّصْبِ فَأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ خَبَرٌ ثَانٍ عَنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ وَصَفٌ لِعِيسَى أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَهُوَ حَالٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ مِنْ عِيسَى. وَمَعْنَى قَوْلِ الْحَقِّ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَاتِ الَّتِي سَمِعْتُمْ هِيَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولُ هُوَ الْحَقُّ وَمَا خَالَفَهَا بَاطِلٌ، أَوْ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولُ الْحَقِّ، أَيْ الْمَكُونُ مِنْ قَوْلِ (كُنْ) ، فَيَكُونُ مُصَدِّراً بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْخَلْقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) [لَقَمَان: ١١]) (ccxxxv). فقراءة النصب فيها معنى المدح والتوكيد فبعد أن ذكر الله تعالى قصة ميلاد عيسى عليه السلام قال سبحانه ان المخبر والمتحدث عنه هو عيسى عليه السلام ثم مدحه أو وصف حاله بقوله: قول الحق، أي ان ذلك المتحدث عنه هو عيسى بن مريم الممدوح بكونه قول الحق الذي فيه يمترون. وفي قراءة الرفع يكون قول الحق خبراً ثانياً لاسم الإشارة فيكون المعنى ذلك المخبر عنه عيسى ابن مريم هو قول الحق (ccxxxvi). وهما قراءتان متآزرتان في تحقيق الفكرة التي يريد النص الإخبار عنها.

٦. ومنه (خالصة) في قوله تعالى: ((وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)) فقد قال الفراء: ((ولو رفعت (خالصة) لك على الاستئناف كان صواباً كما قال (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٌ) أي: هَذَا بِلَاغٌ)) (ccxxxvii). وفرق أبو حيان بين القراءتين: ((فقراءة النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، ...: أَيْ أَخْلَنَاهَا خَالِصَةً لَكَ، وَالرَّفْعُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ: أَيْ هِيَ خَالِصَةٌ لَكَ، أَيْ هِبَةٌ لِلنِّسَاءِ أَنْفُسَهُنَّ مُخْتَصَّ بِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِغَيْرِكَ)) (ccxxxviii). وقراءة النصب فيها دلالة الحدث واضحة وهي تفيد التوكيد، والوصفية عن طريق الحال، في حين تفيد دلالة الرفع الثبوت من غير اقتراح بفعل الاستنكاك المذكور على تقدير مبتدأ: وهي خالصة لك. ويمكن القول بـعد. ان الرفع في حقيقته عدول من النصب الذي يمثل الأمر والطلب إلى الرفع الذي يمثل الإخبار، وكان الطلب سورع في تنفيذه فصار في عداد الخبر، فالمصدر المرفوع، إذ، أقوى في التأكيد من المصدر المنصوب؛ لأن المنصوب طلب سيتم تنفيذه، أما المرفوع فهو خبر عن طلب تم تنفيذه واخبر عن هذا التنفيذ فصار حقيقة مرفوعاً منها.

السياقات الدلالية للمصادر المعقَّب بها:

أ. التعقيب المصدر بين المدح والذم: توزع مجيء المصادر المعقَّب بها في سياقين غالباً هما تأكيد المدح، وقد كان ما جاء من تعقيب في هذا السياق أكثر شيوعاً مما ورد في سياق الذم وكثيراً ما كان مضافاً إلى لفظ الجلالة الله تعالى أو إلى الحق أو القوة، مثل إضافة مصدر صنع إلى لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ((وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)) [النمل: ٨٨]، ولاشك في ان اختيار هذا المصدر جاء في غاية الفصاحة؛ ذلك ان السياق سياق مدح وتعظيم لله تعالى فناسبه استعمال هذه الكلمة، ولاسيما إذا علمنا ان الصُّنْعَ هو: إجادَةُ الفعل، وان كُلَّ صُنْعٍ فِعْلٌ، وليس كُلَّ فِعْلٍ صُنْعاً، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات كما ينسب إليها الفعل (ccxxxix). وقد جاء هذا الاستعمال في سياق تَمْجِيدِ النِّظَامِ الْعَجِيبِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ تَتَحَرَّكُ الْأَجْسَامُ الْعَظِيمَةُ مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً وَالنَّاسُ يَحْسِبُونَهَا قَارَةً ثَابِتَةً وَهِيَ تَتَحَرَّكُ بِهِمْ وَلَا يَشْعُرُونَ. وَوَصَفَ اللَّهُ بِالَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ تَعْمِيمٌ يَرَادُ بِهِ التَّنْذِيلُ، أَيْ مَا هَذَا الصُّنْعُ الْعَجِيبُ إِلَّا مُمَاتِلًا لِمُثَالِهِ مِنَ الصَّنَائِعِ الْإِلَهِيَّةِ الدَّقِيقَةِ الصُّنْعِ. وقد أكد هذا التعقيب وثبته بجُمْلَةٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ الَّتِي تَوْلَفَ تَنْذِيلاً أَوْ اعْتِرَاضاً فِي آخِرِ الْكَلَامِ لِلتَّنْذِيرِ وَالْوَعْظِ وَالتَّحْذِيرِ، وإنما جاء بذلك عَقِبَ قَوْلِهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ لِأَنَّ اثْقَانِ الصُّنْعِ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ سَعَةِ الْعِلْمِ فَالَّذِي يَعْلَمُهُ أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ خَبِيرٌ بِمَا يَفْعَلُ الْخَلْقُ فجاء به تحذيراً عن مخالفة أمره (ccxli). وقد أشار الزمخشري إلى انه تعالى وسم هذا المصدر هنا بسمه التعظيم بإضافته إليه (ccxli). ومثل ذلك نجده في قوله تعالى: ((وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) [الروم: ٤-٦]، فالآية الكريمة وعدٌ من الله سبحانه بالنصر وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ فِيهِ (ccxlii)، لامتناع الكذب عليه تعالى. وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ وعده ولا صحة وعده لجهلهم وعدم تفكيرهم (ccxliii). ((وإِضَافَةُ الْوَعْدِ إِلَى اللَّهِ تَلْوِيحٌ بِأَنَّهُ وَعْدٌ مُحَقَّقٌ الْإِيفَاءُ لِأَنَّ وَعْدَ الصَّادِقِ الْقَادِرِ الْغَنِيِّ لَا مُوجِبَ لِإِخْلَافِهِ. وَجُمْلَةُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ مِنْ جُمْلَةٍ وَعَدَ اللَّهُ فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَعْدٌ مُحَقَّقٌ بِطَرِيقِ التَّلْوِيحِ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالصَّرِيحِ بِجُمْلَةٍ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ)) (ccxliv). وقد يأتي بعد المصدر المعقَّب به جار ومجرور متعلق به يخصصه ويحدد فضاءه فيدل على المدح مثل: (رب رحيم) أو (من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (من لدنا)، كما في قوله تعالى: ((لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ)) [آل عمران: ١٩٨]، والآية بيان عن أن ما عِنْدَ اللَّهِ لكثيرته ودوامه خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ مما يتقلب فيه الفجار لقلته وسرعة زواله (ccxlv). وقد وصف هذا النزول بأنه من عند الله (ccxlii). وَقَدْ وَعَدَهُمْ هَذَا الْجَزَاءُ عَلَى التَّقْوَى، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّعِيمَ الرُّوحَانِيَّ يَكُونُ بِمَحْضِ الْفَضْلِ، وَالْإِحْسَانَ لِلْأَبْرَارِ، فَقَالَ: وَمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَرَامَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى هَذَا النَّزْلِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ مَا عِنْدَهُ (ccxlvii).

ومنه قوله تعالى: ((أَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ))، فإضافة الثواب إلى الله تعالى للدلالة على انه ثواب خاص لان مصدره الله تعالى الذي يختص بقدرته وفضله (ccxlviii)، قال ابن عادل: ((وقوله: {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} صفةٌ له، وهذا يدل على كون ذلك الثَّوَابِ في غاية الشرف)) (ccxlix). وقد أضاف الثَّوَابِ إليه تعالى ليدل على أنه عظيم، لأن العظيم الكريم لا يعطي إلا جزئياً كثيراً (cl). ومنه قوله تعالى: ((أَوَلَمْ تُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبَّى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) [القصص: ٥٧]، قال الطاهر بن عاشور: ((وَمَعْنَى مِنْ لَدُنَّا مِنْ عِنْدِنَا، وَالْعِنْدِيَّةُ مَجَازٌ فِي التَّكْرِيمِ وَالْبَرَكَةِ، أَيْ رِزْقًا قَدَرْنَاهُ لَهُمْ إِكْرَامًا فَكَانَهُ رِزْقٌ خَاصٌّ مِنْ مَكَانٍ شَدِيدٍ الْإِخْتِصَاصِ بِاللَّهِ تَعَالَى)) (cli). وقد يأتي المصدر المعقَّب به منوناً غير مضاف، غير أن المتلقي يشعر ان فيه راحة الإضافة إليه سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١٣) أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) [الاحقاف: ١٣-١٤]، فالجزاء إنما يكون منه سبحانه. وقد وظَّفَ النص الكريم التثوين للدلالة على التعظيم والتفخيم، كما في قوله تعالى: ((مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ))، قال أبو السعود عن تثوين كلمة وصية: ((وتثوينه للتفخيم ومن متعلقة بمضمر وقع صفة له مؤكدة لفخامته)) (cli). وهذا ينطبق على تثوين (فريضة من الله) في قوله تعالى: ((أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١)) [النساء: ١٠-١١]

أيضا؛ لان السياق واحد فيها وهو التشريع ووضع الأحكام التي تنظم حياة الأسرة^{ccliii}. فاستعمالها جاء مناسباً لسياق التقرير ووجوب الطاعة الذي يتطلبه النص الكريم^{ccliv}.

في حين أفاد بعضها الآخر دلالة المبالغة في تأكيد الذم وهو أقل من النوع الأول ومنه قوله تعالى: (فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى) (٢٤) فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْزَةِ وَالْأُولَى [النازعات ٢٤-٢٥]؛ وقد ناسب استعمال المصدر هنا لتأكيد دلالة التحقير الموجه إلى فرعون وإذلاله وإهانته، لأن معنى أخذه الله نكال به نكال الأخزة والأولى وذلك بان أغرقه في الدنيا وسيعذبه في الآخرة^{cclv}. و (النكال) اسم لمن جعل نكالا لغيره، وهو الذي إذا رآه أو بلغه خاف أن يعمل عمله، وأصل الكلمة من الامتناع، وقيل للقيد نكال لأنه يمنع، والنكال من العقوبة هو أعظمها حتى يمتنع من سماع به عن ارتكاب مثل ذلك الذنب الذي وقع التثكيل به^{cclvi}. ومنه قوله سبحانه: (وَالْجَنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا)، فقد جاء التعقيب بالمصدر (غرورا) هنا مناسباً غاية المناسبة لمعنى الذم الذي ترسمه الآية الكريمة لفعل الجن؛ إذ يوحى بعضهم إلى بعض الكذب من القول غرورا، أي خداعاً وأخذاً على غرة، لأنهم يغرون به المضللين ويوهمونهم أنهم على شيء والأمر بخلاف ذلك^{cclvii}. فالمغرور هو الذي يعتقد في الشيء أنه مطابق للمصلحة والمنفعة مع أنه في نفسه ليس كذلك، فالمغرور هو أما أن يكون عبارة عن الجهل عنه أو عن حالة متولدة عنه، ومن ثم يظهر أن تأثير الأزواج بعضها في بعض لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة أكمل ولا أقوى دلالة على تمام المقصود من قوله يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً^{cclviii}. كما ورد المصدر المعقب به مستعملاً في سياق تقرير فكرة من غير الدخول في مجالي المدح أو الذم، كما في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوَجَّلاً وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)، فالسياق الذي ورد فيه المصدر لا يفيد مدحا ولا ذما، وإنما هو سياق تقرير فكرة مؤداها: ان كل نفس لا تموت إلا بإذن الله تعالى، فجاء بالمصدر تعقيباً على هذه الحقيقة ليؤكد بها ويثبت أن الموت كتاب موجل، أي مؤقت له أجل معلوم لا يقدر أحد على تقديمه أو تأخير^{cclix}.

ب. التعقيب المصدري بين الوصف (القصص القرآني أو الحياة الدنيا أو الآخرة) والحكم الشرعي.

وتوزعت المصادر المعقب بها بين ما جاء في سياق الوصف، سواء أكان يدور في القصص القرآني أو وصف الحياة الدنيا أو الآخرة، وما ورد منه في سياق تأكيد التشريع الذي يتضمنه النص. ومن النوع الأول (الوصف) ما جاء في قوله تعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)، فسياق الآية الكريمة هو الوصف لا التشريع، وقد اختلف المفسرون في شأن ما تصفه الآية الكريمة أهو دنيوي؛ إذ استشهد النص على الناس بما يغشى أبصارهم فيحسبون الجبال واقفة لا تتحرك ولكنه صنع الله الذي أتقن كل شيء وهي في الحقيقة تمر مرور السحاب بسرعة، أم أنه في سياق الآخرة لوقوع الآية بين آيات الساعة التي تتكلم عن الآخرة^{cclx}. ومنه قوله سبحانه: (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ) (٨٤) فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) فالآية الكريمة تصور لنا أن سنة الله هي الغالبة؛ إذ ينتصر أنبياءه على أعدائه وهي تتمثل في إرسال الرسل والإعزاز بهم، وتعذيب من كذبهم واستهانتهم واستئصالهم بالهلاك، وعدم الانتفاع بالإيمان حالة تلبس العذاب بهم، وقيل إن سنته إشارة نصر المسلمين في وقعة بدر^{cclxi}.

ومن النوع الثاني الذي جاءت المصادر لتؤكد التشريع الذي يتضمنه النص الكريم، ما ورد في قوله سبحانه: (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)، فالآية الكريمة تشرع للناس ما يخص الموارث وتبين أنه العليم والحكيم بما هو أصلح لهم. قال الفخر الرازي: ((فريضة من الله إشارة إلى وجوب الانقياد لهذه التسمية التي قدرها الشرع وقضى بها))^{cclxii}. ومنه قوله سبحانه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٧))، فالآية تبين ضوابط توزيع الميراث، فللذكر من أولاد الرجل الميراث حصه من ميراثه، وللإناث منهم حصه منه أيضاً، من قليل ما خلف بعده وكثيره، حصه مفروضة، واجبة معلومة مؤقتة^{cclxiii}. فمعنى كونه مفروضاً أنه نصيب معين المقدار لكل صنف من الرجال والنساء، وهذا أوضح دليل على أن المقصود بهذه الآية تشريع الموارث^{cclxiv}. ومن هنا يكون مجيء المصدر نصيباً موطفاً ليؤكد ذلك ويقرره، قال الزجاج في معنى: (نصيباً مفروضاً) في الآية الكريمة: ((وهذا كلام مؤكّد))^{cclxv}. وفيه دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه لم يسقط حقه^{cclxvi}.

التعقيب بمصدرين في جملة واحدة: وفي إطار البحث في أثر التعقيب المصدري في الدلالة، لابد من الوقوف، هنا، على المصدرين (وعد الله حقاً) و(وعداً عليه حقاً) اللذين تكررا في مواضع مختلفة، من أجل الكشف عن سبب استعمالهما معاً ودلالة هذا الاقتران؛ ومن ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) (١٢٢) [النساء ٢٢] ويبدو من الآية الكريمة أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤديان دلالتين متآزرتين ومتضافرتين، فهما يؤكدان أن وعد الله بإدخال الصالحين الجنة حق، وهو ليس كوعد الشيطان، لذلك جاء بهما معاً تنبيهاً لهذه الفكرة والمبالغة في تأكيدها ترغيباً للعباد في تحصيل الصالحات وترك السيئات؛ إذ إن أحدهما يؤكد نفسه في حين أن الآخر يؤكد غيره؛ قال الزمخشري: ((وعد الله حقاً مصدران: الأول مؤكد لنفسه، والثاني مؤكد لغيره ومن صدق من الله قِيلًا يؤكد ثالث بليغ. فإن قلت: ما فائدة هذه التوكيدات؟ قلت: معارضة مواعيد الشيطان الكاذبة وأمانيه الباطلة لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه، ترغيباً للعباد في إثبات ما يستحقون به تتجز وعد الله، على ما يتجرعون في عاقبته غصص إخلاف مواعيد الشيطان))^{cclxvii}. فاستعمال المصدر الأول لبيان أن وعده تعالى لازم لا يتخلف^{cclxviii}، أما المصدر الثاني (حقاً)، فهو في الأصل مصدر، ولكنه استعمل هنا استعمال الأسماء للشيء الثابت الذي لا شك فيه ويطلق كثيراً، على الكامل في نوعه^{cclxix}. وقال أبو السعود موضحاً معنى التوكيد المستفاد من المصدر الذي يؤكد معنى الجملة السابقة، قال: ((وعد الله حقاً) مصدران مؤكّدان الأول لنفسه والثاني لغيره لأن قوله تعالى لهم جنّات النعيم في معنى وعدهم الله جنّات النعيم فأكد معنى الوعد بالوعد وأما حقاً فدل على معنى الثبات أكد به معنى الوعد ومؤكدهما جميعاً لهم جنّات النعيم (وهو العزيز) الذي لا يغلبه شيء ليمنعه من إنجاز وعده أو تحقيق وعده))^{cclxx}. ووضح الطاهر بن عاشور هذا الأمر، قال: ((وانتصب وعد الله على المفعولية المطلقة تأكيداً لمضمون الجملة المساوية له، ويسمى مؤكداً لنفسه في اصطلاح النحاة لأن مضمون إليه مرجعكم الوعد بإزجائهم إليه وهو مفاد وعد الله، ويقدر له عامل مخدوف لأن الجملة المؤكدة لا تصلح للعمل فيه والتقدير: وعدكم الله وعداً حقاً. وانتصب حقاً على المفعولية المطلقة المؤكدة لمضمون جملة وعد الله باعتبار الفعل المخدوف. ويسمى في اصطلاح النحاة مؤكداً لغيره، أي مؤكداً لأحد معنيين تحمّلها الجملة المؤكدة))^{cclxxi}.

الخاتمة والنتائج: وفي الخاتمة فقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج؛ أهمها التعريف بظاهرة التعقيب المصدري أو التعقيب

بالمصدر في القرآن الكريم، وهي ظاهرة لغوية أسلوبية امتاز بها النص القرآني الكريم لم يسبق للباحثين دراستها والكشف عن ملامحها، والتعقيب هو الإتيان بالمصدر بعد الكلام لغرض توكيده وتثبيتته، وهذه الظاهرة تعتمد على المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأن هذا المصدر يناسب الغرض من توكيد الكلام من غير إعادته لفظيًا، فالتعقيب المصدر هو المجيء بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله؛ فلا يدخل الشك إلى ذهن المتلقي وإنما يُقْبَلُ على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق، والتعقيب المصدر بالمعنى المذكور مصطلح قال به المفسرون ولم يقل به النحويون. وقد اتضح من البحث أنَّ اعتماد النص الكريم المصدر طريقًا للتعقيب جاء بناء على ما يمتاز به المصدر من الصيغ الصرفية الأخرى، ومن ثم فقد أضفى استعمال المصدر مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكتسبتها من خلال السياق، وهذا أسهم في خلق معان فنية وجمالية، انبثقت من خصائص الكلمة الصرفية للمصدر وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. كما أنَّ التعقيب بالمصدر أغنى النص الكريم بالدلالات النحوية فقد جاء عدد من هذه المصادر محتلاً لأوجه نحوية مختلفة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أنَّ القرآن الكريم نص معجز بلغ الغاية في البلاغة. ولما كان بعض المصادر المعقب بها قد قرئ بالرفع كما قرئ بالنصب فقد كشف البحث عن القيمة الدلالية للحالة الإعرابية لتلك المصادر بين الرفع والنصب؛ في ضوء ما قدمه العلماء من دلالة الأول على الثبوت ودلالة الثاني على الحدوث والتجدد. وقد توزعت المصادر المعقب بها بين سياقات المدح تارة عن طريق الإضافة إلى لفظ الجلالة أو تعليقه به بحرف جر، مثل: (صنع الله) (قولا من رب رحيم) أو (ثوابا من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (رزقا من لدنا)، والذم تارة أخرى، وهو أقل ورودا من سابقه مثل: (نكال الآخرة والأولى). وقد ورد التعقيب في بعض المواضع بمصدرين أحيانا، هما: (وعدا وحقا)، واستنتج البحث، من قراءة الآيات التي احتوت التعقيب بمصدرين، أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤيدان داليتين متآزرتين ومتضافتين في تلك النصوص الكريمة.

مصادر البحث ومراجعته

- اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجد، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة: ١٩٧٤ م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.ت.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية، د. عبد الحميد احمد هنداوي، عالم الكتب الحديث ودار جدارا- الأردن، ط١، ٢٠٠٨ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٢٠ هـ.
- الإكسبر في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي- بيروت، د.ط، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م -
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد- دمشق ومؤسسة الإيمان- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عَنَايَةُ الْقَاضِي وَكَفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر - بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.
- دستور العلماء : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني= تفسير الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٧.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية، د.ت.
- الفروق الدلالية بين القراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي، منشورات جامعة قارونس- ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن الكريم، ابن قيم الجوزية، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال - بيروت، د.ط، د.ت.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر- دمشق - سورية، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة عمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، طبعة سنة: ١٣٨١ هـ.
- محاسن التأويل=تفسير القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ .
- مختصر في قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المسند الصحيح المختصر ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، بغداد، ط١.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة الجامعة، ط١.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- دمشق، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

هوامش البحث:

- i. العين ١/ ١٧٩: (عقب).
- ii. معجم مقاييس اللغة: (عقب) ٧٧/ ٤. ونقل الفيومي في: المصباح المنير ١٩/ ٤، عن ابن فارس انه قال: ((والباب كله يرجع إلى أصل واحد، وهو ان يجيء الشيء بعقب الشيء، أي متأخرا عنه)).
- iii. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (عقب) ١٩/ ٢.
- iv. التوقيف على مهمات التعاريف: ١٠٢.
- v. لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١١. وينظر: أمالي القالي: ١/ ١٨٤.
- vi. لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٣.
- vii. نفسه: (عقب) ١/ ٦١٥.
- viii. نفسه: (عقب) ١/ ٦١٤.
- ix. نفسه: (عقب) ١/ ٦١٦.
- x. الفائق في غريب الحديث والأثر: ١٢/ ٣.
- xi. لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٢.
- xii. ينظر: القاموس المحيط: (عقب) ١١٦.
- xiii. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٩/ ٤، والكشاف ٣/ ٣٥٠، والمحرم الوجيز ٤/ ٢٥١، وزاد المسير ٣/ ٣٥٣، ومفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٩٤، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٨٣.
- xiv. ينظر تاج العروس: (عقب) ٣/ ٣١٠.
- xv. ينظر: الكشاف ٢/ ٥٣٥، والمحرم الوجيز ٢/ ١٩٠، وزاد المسير ٢/ ٥٠١، ومفاتيح الغيب ١٩/ ٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣٣٤.
- xvi. تاج العروس: (عقب) ٣/ ٤٠٧.
- xvii. الحديث في: صحيح مسلم ١/ ٤١٨، باب استحباب الذكر..، وسنن الترمذي ٥/ ٤٧٩، وسنن النسائي ٣/ ٧٥.
- xviii. ينظر: لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٥، ومختار الصحاح: (عقب) ٢١٣.
- xix. ينظر: لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٢.
- xx. الحديث في: صحيح مسلم ١/ ٤١٨، باب استحباب الذكر..، وسنن الترمذي ٥/ ٤٧٩، وسنن النسائي ٣/ ٧٥، نوع اخر من التسييح.
- xxi. تاج العروس: (عقب) ٣/ ٤٠٨.
- xxii. ينظر القاموس الفقهي: ٢٥٤.
- xxiii. ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٢٤٥.
- xxiv. فقه اللغة وسر الغريبة: ٢٤٤. وينظر: التبيان في أقسام القرآن: ١٤٤-١٤٥.
- xxv. ينظر: تهذيب اللغة: (عقب) ٢/ ٢٢٩ و ١٥/ ٢٩٧.
- xxvi. الكشاف: ٣٨٨-٣٨٧/ ٣. وينظر: مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٧٤ وفيه رأي القاضي عبد الجبار المعتزلي قال: ((قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَبَائِحَ لَيْسَتْ مِنْ خُلُقِهِ وَإِلَّا وَجِبَ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا مُنْقَضَةٌ)).
- xxvii. ولكنَّ الإجماع مانع منه وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِتِّقَانَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا فِي الْمُرَكَّبَاتِ فَيَمْتَنِعُ وَصْفُ الْأَعْرَاضِ بِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ).
- xxviii. البحر المحيط: ٨/ ٢٧٤.
- xxviii. الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن: ٢٥٢.

- نفسه: xxix.٢٥٣
- الإكسير في علم التفسير: xxx.٢٠٥
- حاشية الشهاب، عناية القاضي xxi.٢٤٨ / ٢
- ينظر: تاج العروس: (عقب) xxxii.٢٩٤-٢٩٣ / ٢٧
- مختصر في قواعد التفسير ص: ٨، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ xxxiii.
- الكتاب لسبويه: ١ / xxxiv.٣٨٣-٣٨١
- xxxv معاني القرآن للقرآن: ١ / ١٥٤.
- نفسه: xxxvi.٥٣ / ٣
- xxxvii معاني القرآن وإعرايه للزجاج: ١ / ٤٧٤-٤٧٥.
- xxxviii ينظر: إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأ للزجاج ٢ / ٧٦٧.
- ينظر: معاني النحو: ١٣١ / ٢ xxxix.
- ينظر: النحو الوافي: ٢ / xl.٢١٩
- ينظر: معاني النحو ١٣١ / ٢ - xli.١٣٢
- ينظر: شرح ابن الناطم: ١٩٤-١٩٣، ويوازن بـ: شرح ابن عقيل: ١ / ٥٩٣-٥٩٥، ورأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بهامشه، وشرح الأشموني: ١ / ٤٧٢، وحاشية الصبان: ٢ / xlii.١٧٣
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٣ / ٢٣٨-٢٣٩. وينظر فيه: ٣ / xliii.٢٥٣
- جامع الدروس العربية: ٣ / xlii.٤٢
- نفسه: ٣ / xlv.٤٢
- ينظر: النحو الوافي: ٢ / ٢٢٨، والموجز في قواعد اللغة العربية: ٢٦١-٢٥٩ xlv.
- ينظر: النحو الوافي: ٢ / xlvii.٢٢٩
- الكتاب: ١ / ٣٨٣-٣٨٤، وينظر: المختضب: ٣ / ٢٠٣، والخصائص: ٢ / ٧٤، والمفصل: ٥٧، والإنصاف: ١ / ١٨٦، ومع الهوامع: ٢ / xlviii.١٢٤
- النكت في تفسير كتاب سبويه، الأعم الشنتمري: ١٩٤ xlix.
- شرح كافيّة ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي: ١ / l.٢٩٣
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣ / li.٢٥٤
- شرح المفصل، ابن يعيش: ١ / lii.٢٨٥
- شرح المفصل: ١ / liii.٢٨٩
- شرح كافيّة ابن الحاجب: ١ / liv.٢٨٩
- نفسه: ١ / lv.٢٩٣
- نفسه: ١ / lvi.٢٨٨-٢٨٧
- نفسه: ١ / lvii.٢٨٩
- نفسه: ١ / lviii.٢٨٩
- نفسه: ١ / lix.٢٨٩
- نفسه: ١ / lx.٢٩٢
- lxi التحرير والتنوير ٢١ / ٤٨. وينظر فيه أيضا: ١١ / ٩١.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ٦٦ lxii.
- ينظر: نفسه: ٧٤ lxiii.
- دلائل الإعجاز: ١٣٣-١٣٤ lxiv.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٩ lxv.
- lxvi الكليات: ٨١٦.
- ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٩ lxvii.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٦٤-٦٥ lxviii.
- شرح كافيّة ابن الحاجب: ١ / lxix. ٢٨٨
- بدائع الفوائد ٢ / lxx.١٣٧
- البرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٨٧، وينظر: الإتيان: ٣ / lxxi.١٢٨
- lxxii المفردات في غريب القرآن ص: ٤٩٣.
- ينظر: مفاتيح الغيب ١٧ / ٢٠٤ lxxiii.
- lxxiv المفردات في غريب القرآن: ٧٩٥.
- الكشاف: ١ / lxxv.٤٧٠
- lxxvi مفاتيح الغيب ٩ / ٤٩٢. الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢٤، وأنوار التنزيل ٢ / ٦٠، ومدارك التنزيل ١ / ٣٢٩، والبحر المحيط ٣ / ٥١١، والدر المصون ٣ / ٥٧٢، واللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٧١.
- المحتسب في تبیین وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢ / ١٢٧ lxxvii.
- الكشاف: ١ / ١٩٦، ومفاتيح الغيب: ٤ / ٧٥، وتفسير النسفي: ١ / ١٣٤، والدر المصون: ٢ / ١٤٣ lxxviii.
- المحرر الوجيز ١ / ٢١٦ lxxix.
- lxxx مفاتيح الغيب ٤ / ٧٥، وينظر: البحر المحيط: ١ / ٦٣٥.
- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٥٥ lxxxi.

lxxxii	ينظر: المفردات في غريب القرآن : ٨٠٠، والكشاف ١/ ٤٥٨، والمحزر الوجيز ١/ ٥٥٨، ومفاتيح الغيب ٩/ ٤٧٢، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣٢١، وأنوار التنزيل ٤/ ٥٦، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ١/ ٣٢٤، والبحر المحيط ٣/ ٤٨٣، والدر المصون ٣/ ٥٤٦، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٣١، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٣٥.
lxxxiii	التبيان في إعراب القرآن ١/ ١ / ٣٢٤-٣٢٣، وينظر: الدر المصون ٣/ ٥٤٧، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٣٢.
lxxxiv	البحر المحيط: ٣/ ٤٨٣.
lxxxv	معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٥.
lxxxvi	الكشاف: ٣/ ٥٥١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٥٩، ومدارك التنزيل ٣/ ٣٩، والدر المصون ٩/ ١٣٥، وإرشاد العقل السليم ٧/ ١١٠، ومحاسن التأويل ٨/ ٩٥، وحاشية الشهاب ٧/ ١٧٩.
lxxxvii	ينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج ٢/ ٧٦٧.
lxxxviii	التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٠.
lxxxix	البحر المحيط ٨/ ٤٩٣، وينظر: روح المعاني ١١/ ٢٣٧.
xc	ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٢٤٥، وأنوار التنزيل ٤/ ٢٣٥.
xcı	ينظر: التحرير والتنوير ٢٢/ ٦٨.
xcii	معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٢٤.
xciii	نفسه: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.
xciv	معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٥.
xcv	الكشاف ٤/ ١٨٣.
xcvi	الكشاف ٣/ ٣٨٧.
xcvii	المحرر الوجيز ٤/ ٣٣٦.
xcviii	مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٧٤.
xcix	اتساع الدلالة في الخطاب القرآني: ٩٨.
c	معاني القرآن للفراء ١/ ٨٢.
ci	معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٩.
cii	ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٨٢.
ciii	ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١١٢-١١٣.
civ	البحر المحيط ١/ ٦٥٦.
cv	معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٤.
cvı	ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٧٥، وتفسير البيهقي ١/ ٥١٨.
cvii	الكشاف ١/ ٤٢٤.
cviii	زاد المسير ١/ ٣٣١.
cix	ينظر: مفاتيح الغيب: ٩٧/ ٣٧٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٧، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٢٦، وأنوار التنزيل ٢/ ٤١، ومدارك التنزيل ١/ ٢٩٨، وإرشاد العقل السليم ٢/ ٩٤، ومحاسن cix التأويل ٢/ ٤٢٣، وتفسير المنار ٤/ ١٣٧.
	البحر المحيط ٣/ ٣٦٦، وينظر: الدر المصون: ٣/ ٤١٩، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٥٧٦، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٩٤.
	ينظر: الدر المصون ٣/ ٤١٩، واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٥٧٦-٥٧٧، وروح المعاني ٢/ ٢٩٠.
	التحرير والتنوير ٤/ ١١٥.
	معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥١.
cxiv	معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٠٠.
	ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٨٥، وتفسير البيهقي ١/ ٥٥٨، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣١٩. وقال أبو حيان في: البحر المحيط ٣/ ٤٨٠، عن هذين cxv الوجهين: ((وَقِيلَ: ائْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: هُوَ مُتَّصِبٌ عَلَى الْقَطْعِ، وَلَا يَتَوَخَّجُ لِي مَعْنَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ هُنَا))
cxvi	الكشاف ١/ ٥٧٢، وينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج ٢/ ٧٦٧، وزاد المسير ١/ ٣٦٣، ومدارك التنزيل ١/ ٣٢٣، ومحاسن التأويل ٢/ ٤٨٥، وتفسير المنار ٤/ ٢٥٣.
	التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٢٨-١٢٩.
	معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٧. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٨.
	ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٦. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٨.
	ينظر: مجاز القرآن ١/ ١١٨. وجعله البيهقي منصوبا على القطع، قال: ((نُصِيباً مَفْرُوضاً، نُصِيبَ عَلَى الْقَطْعِ)) تفسير البيهقي: ١/ ٥٧٢.
	معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٨.
	ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٩٠.
	ينظر: الكشاف ١/ ٤٧٦، ومفاتيح الغيب ٩/ ٥٠٣، ومدارك التنزيل ١/ ٣٣٣، ونقله البيضاوي: أنوار التنزيل ٢/ ٦١، وروح البيان ٢/ ١٦٨، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٤٧، وتفسير المنار ٤/ ٣٢٤.
	المحرر الوجيز ٢/ ١٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٣٢.
cxv	البحر المحيط ٣/ ٥٢٥، ونقله: الدر المصون ٣/ ٥٨٩. وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٩٥، وروح المعاني ٢/ ٤٢١.
	التحرير والتنوير ٤/ ٢٥٠.
	معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٤.
	معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٠.
	معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥.
	إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٩٢.
	الكشاف: ١/ ٤٨٤.

ينظر: المحرر الوجيز: ١٨/٢، ومفاتيح الغيب: ٩/ ٥٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ٥/٧٥، وأنوار التنزيل: ٢/٦٣، والبحر المحيط ٣/ ٥٤٤، وتفسير cxxxii

النسفي ١/٣٣٧، والدر المصون: ٣/٦٠٦، واللباب في علوم الكتاب: ٦/٢٢١، وإرشاد العقل السليم: ٢/١٥٠

الدر المصون ٣/ ٦٠٦. cxxxiii

معاني القرآن للقرءاء ١/ ٢٥٨. cxxxiv

cxxxv معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٠

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٣٧. cxxxvi

cxxxvii الكشف ١/ ٤٨٦، وينظر: مفاتيح الغيب ٩/ ٥٢٥، و أنوار التنزيل ٢/ ٦٤، و مدارك التنزيل ١/ ٣٣٨، ويقابل ب: البحر المحيط ٣/ ٥٥٠ .

cxxxviii ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٨١

cxxxix الدر المصون ٣/ ٦١٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٢٣١، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٥٣.

معاني القرآن للقرءاء ١/ ٢٦٠. cxl

مجاز القرآن ١/ ١٢٢. cxli

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٦. إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٨. وينظر: الكتاب ١/ ٣٨١، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٩٤، الكشف: ١/ ٤٩٧، وينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٥، وزاد cxlii المسير: ١/ ٣٩١، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٢٣- ١٢٤، وأنوار التنزيل ٢/ ٦٨ وتفسير النسفي ١/ ٣٤٨، والبحر المحيط ٣/ ٥٨٤.

الكشف: ١/ ٤٩٧، وينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٥، وأنوار التنزيل ٢/ ٦٨، والبحر المحيط ٣/ ٥٨٤. cxliii

cxliv الدر المصون ٣/ ٦٤٨-٦٤٩، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٣٠٠.

cxlv ينظر: التحرير والتنوير ٥/ ٧.

cxlvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٩١

cxlvii ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٠٦، ومفاتيح الغيب ١٠/ ١٨٢، وأنوار التنزيل ٢/ ٩٠، والتحرير والتنوير ٥/ ١٦٢.

cxlviii ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨١.

cxlix ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣٢٨، و مدارك التنزيل ١/ ٣٨٥.

cl البحر المحيط ٤/ ٢٧.

cli نظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٥٦٩.

clii اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٥٦٩.

cliii معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٨٤

cliv إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨، ومفاتيح الغيب ١٣/ ١٢١، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٦٧

clv مشکل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٦٦

clvi ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٢، وأنوار التنزيل ٢/ ١٧٨

clvii البحر المحيط ٤/ ٦٢٥، والدر المصون ٥/ ١١٦

clviii التحرير والتنوير ٨-١٠/ ١٠

معاني القرآن للقرءاء ٢/ ١٢٩، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٤، وتفسير البيهقي ٣/ ١٤٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٧٧، وزاد المسير ٣/ ٤٥، و أنوار التنزيل ٣/ clix. ٢٦٤.

معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٥، وزاد المسير ٣/ ٤٥. clx.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٥٥، وينظر: مشکل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤٣٤، وزاد المسير ٣/ ٤٥. clxi.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨١. clxii

clxiii تفسير الزمخشري ٢/ ٦٨٦، وينظر: مفاتيح الغيب ٢١/ ٣٨١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٠، وأنوار التنزيل ٣/ ٢٦٤، وتفسير النسفي ٢/ ٢٧٢، والبحر المحيط ٧/ ٩٢، الدر المصون ٧/ ٣٩٥، و اللباب في علوم الكتاب ١٢/ ٣٥٣، وروح البيان ٥/ ١٩٠، وإرشاد العقل السليم ٥/ ١٨٨-١٨٩، وروح المعاني ٨/ ١٢٦، ومحاسن التأويل ٦/ ٤٨٢.

clxiv البحر المحيط ٧/ ٩٣.

التحرير والتنوير ١٥/ ١٨٠. clxv.

clxvi ينظر: مشکل إعراب القرآن ١/ ٢٣٠.

clxvii تفسير الزمخشري ٣/ ٢٥٠.

clxviii المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٧، وينظر: البحر المحيط ٤/ ٦١٣.

clxix التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤٥، وينظر: أنوار التنزيل ٢/ ١٣١.

clxx الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٢٩٦.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١/ ٤٥٤. clxxi

الدر المصون ٤/ ٣٠٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٣٨٦، وروح البيان ٢/ ٤٠٣، وإرشاد العقل ٣/ ٥٠، وحاشية الشهاب ٣/ ٢٥٣. clxxii

روح المعاني ٤/ ٢٣٨. clxxiii

التحرير والتنوير ٦/ ٢٣٣-٢٣٤. clxxiv.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٣٠. clxxv.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٥٣. clxxvi.

الكشاف: ٣/ ٣٨٧، وينظر: البحر المحيط ٨/ ٢٧٣. clxxvii.

ينظر: تفسير البيهقي ٣/ ٥٢٠، و زاد المسير ٣/ ٣٧٢. clxxviii.

clxxix مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٧٤، والبحر المحيط ٨/ ٢٧٣، والدر المصون ٨/ ٦٤٥، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٢٠٧، وإرشاد العقل السليم ٦/ ٣٠٥.

ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٥، و أنوار التنزيل ٤/ ١٦٩، و مدارك التنزيل ٢/ ٦٢٤، وروح البيان ٦/ ٣٧٦، والتحرير والتنوير ٢٠/ ٥٠. clxxx.

clxxxi تفسير ابن عطية ٤/ ٢٧٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٤٤- ٢٤٣، وأنوار التنزيل ٤/ ١٦٩.

معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٤. clxxxii	
clxxxiii ينظر: جامع البيان ٢٠/ ٩٧.	
clxxxiv معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٨٤.	
clxxxv ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٨٥، و مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٥٦١، و تفسير ابن عطية ٤/ ٣٣٦، و التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٤٠، و الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٤، و أنوار التنزيل ٤/ ٢٠٦، و البحر المحيط ٨/ ٣٨٩، و الدر المصون ٩/ ٤٤، و اللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٤٠٩.	
clxxxvi تفسير البيهقي ٣/ ٥٧٧.	
clxxxvii الكشف ٣/ ٤٧٩.	
clxxxviii ينظر: زاد المسير ٣/ ٤٢٢، ومفاتيح الغيب ٢٥/ ٩٨.	
clxxxix روح المعاني ١١/ ٤٠.	
cxc التحرير والتنوير ٢١/ ٨٩.	
مجاز القرآن ٢/ ١٦٤. cxc	
معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٩. cxci	
معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٩٢. cxcii	
إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٧١. cxci	
cxcv الكشف ٤/ ٢٢. وينظر: أنوار التنزيل ٤/ ٢٧١، و إرشاد العقل السليم ٧/ ١٧٤.	
cxcvi ينظر: المحرر الوجيز ٤/ ٤٥٩، و التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٨٥، و الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٤٦، و الدر المصون ٩/ ٢٧٩، و اللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٢٤٩، و روح المعاني ١٢/ ٣٧.	
cxcvii مفاتيح الغيب ٢٦/ ٢٩٦.	
cxcviii التحرير والتنوير ٢٣/ ٤٤.	
cxcix التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٢٣. وينظر: روح البيان ٦/ ٤١٧.	
cc الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٠٠.	
cci أنوار التنزيل ٤/ ١٨١. وتابعه أبو السعود ينظر: إرشاد العقل السليم ٧/ ١٩.	
ccii مدارك التنزيل ٢/ ٦٥٠. وينظر: روح المعاني ١٠/ ٣٠٥.	
cciii التحرير والتنوير ٢٠/ ١٤٩.	
cciv معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٣، ومفاتيح الغيب ٣١/ ٤٢.	
ccv معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦٦.	
ccvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٨٠، و زاد المسير ٤/ ٣٩٦.	
ccvii ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٩٩، و التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٦٩، و روح المعاني ١٥/ ٢٣١.	
ccviii الكشف ٤/ ٦٩٦، و ينظر: مدارك التنزيل ٣/ ٥٩٨، و البحر المحيط ١٠/ ٣٩٩، و روح المعاني ١٥/ ٢٣١.	
ccix مفاتيح الغيب ٣١/ ٤٢. وفيه: أَنَّ الْأَجْزَةَ وَالْأَوَّلَى صِفَةٌ لِكَلِمَتِي فِرْعَوْنَ إِحْدَاهُمَا قَوْلُهُ: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) [الفصل: ٣٨] والأخرى قوله: (أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى) [النازعات: ٢٤] قَالُوا: وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ سَنَةً.	
ccx ينظر: الدر المصون ١٠/ ٦٧٧، و اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ١٤٠، و روح المعاني ١٥/ ٢٣١.	
ccxi ينظر: إرشاد العقل السليم ٩/ ١٠١، و روح المعاني ١٥/ ٢٣١.	
ccxii التحرير والتنوير ٣٠/ ٨١.	
ccxiii الكتاب ١/ ٣٨٢.	
ccxiv الكتاب ١/ ٣٢١.	
ccxv المثل السائر ت الحوفي ٢/ ٢٣٧.	
ccxvi المحرر الوجيز ١/ ٤٢٦، و ينظر: المقتضب: ٤/ ١١، و الدر المصون: ٢/ ٢٥٤، و اللباب ٣/ ٢٢٥، و الكليات: ١/ ١٠١٤.	
ccxvii البحر المحيط ٦/ ١٧٩-١٨٠، و ينظر: الدر المصون: ٢/ ٢٥٤، و اللباب ٣/ ٢٢٥، و التحرير والتنوير ٢٣/ ٤٤.	
ccxviii البحر المحيط ٢/ ١٥١. و ينظر: الدر المصون: ٢/ ٢٥٤، و اللباب ٣/ ٢٢٥.	
ccxix الإقتان في علوم القرآن ٢/ ٣٧٩. و ينظر: معترك الإقران ٣/ ٤٩٧، و الدر المصون: ٢/ ٢٥٤، و اللباب ٣/ ٢٢٥، و الكليات: ١/ ١٠١٤.	
ccxx الكليات : ٨١٤.	
ccxxi التحرير والتنوير ١٢/ ١١٦. و ينظر فيه أيضا: ١٢/ ٢٣٩.	
ccxxii التحرير والتنوير ٢٣/ ٤٤.	
معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢١٥. و ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٨٣، و جامع البيان ٣/ ١١٧. و ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢١٦، و الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٤٤، و الدر المصون: ٢/ ١٤٢، و cccxxiii زاد المسير ١/ ١١٧، و ينظر البحر المحيط: ١/ ٦٥٦.	
الدر المصون : ٢/ ١٤٣-١٤٤. cccxiv	
الكشاف: ٢/ ٢٨٣. و ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٤٤، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٥٧. و ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ١٩٢، أنوار التنزيل : ٣/ ٨٦، و الدر المصون: ٦/ ٧٢. cccxv	
الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ١٩٢. cccxvi	
معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥٧. و ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٤٠، و ذكر مكي أنها لم يقرأ بها أحد مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٣٩، و الكشف: ٢/ ٣٢٩، و الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٠٨. cccxvii	
البحر المحيط : ٦/ ١٣. و ينظر: الدر المصون: ٦/ ١٤٩. cccxviii	
معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٠. cccxix	
إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٠. cccxx	
البحر المحيط ٦/ ٥٢٩. و ينظر: الدر المصون ٧/ ٢١٩. cccxxi	

- جامع البيان ت شاكر ١٨ / ١٩٤٠ ccxxxii.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٣٢٩. وينظر: الكشاف: ١٦ / ٣، والمحمر الوجيز ١٥ / ٤، وأنوار التنزيل ١٠ / ٤، وينظر: الدر المصون: ٧ / ٥٩٨، واللباب في علوم الكتاب ١٣ / ٦٢-٦٣. ccxxxiii.
- البحر المحيط ٧ / ٢٦٠. ccxxxiv.
- التحرير والتنوير ١٦ / ١٠٢. ccxxxv.
- ينظر: الفروق الدلالية بين القراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي: ٤١٠. ccxxxvi.
- معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٤٦-٣٤٥. وينظر: الكشاف: ٣ / ٥٥١. ccxxxvii.
- البحر المحيط: ٨ / ٤٩٣. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٢٣٢، و الدر المصون: ٩ / ١٣، و اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٥٧٠، و إرشاد العقل السليم ٧ / ١١٠. ccxxxviii.
- ccxxxix ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٩٣.
- ccxl ينظر: التحرير والتنوير ٢٠ / ٥١.
- ccxli ينظر: الكشاف ٣ / ٣٨٨.
- ccxlii ينظر: مفاتيح الغيب ٢٥ / ٨١، وأنوار التنزيل ٤ / ٢٠٢.
- ccxliii ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤ / ٢٠٢.
- ccxliv التحرير والتنوير ٢١ / ٤٨.
- ccxlv ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٥٦.
- ccxlvi ينظر: مدارك التنزيل ١ / ٣٢٤.
- ccxlvii ينظر: تفسير المنار ٤ / ٢٥٧.
- ccxlviii ينظر: الكشاف ١ / ٤٥٧.
- ccxlix اللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٢٩. وينظر: إرشاد العقل السليم ٢ / ١٣٤.
- ccl ينظر: تفسير المنار ٤ / ٢٥٣.
- ccli التحرير والتنوير ٢٠ / ١٤٩.
- cclii إرشاد العقل السليم ٢ / ١٥٣.
- ccliii الكشاف ١ / ٤٨٦.
- ccliv ينظر: الكشاف ١ / ٤٨٤، ومفاتيح الغيب ٩ / ٥١٩.
- cclv ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٨٠. وينظر: المفردات في غريب القرآن: ٨٢٤.
- cclvi ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١ / ٤٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٢٠٣. ويقابل بـ: حاشية الشهاب: عناية القاضي ٨ / ٣١٥، والتحرير والتنوير ٣٠ / ٨١.
- cclvii ينظر: الكشاف ٢ / ٥٩، والمحمر الوجيز ٢ / ٣٣٦.
- cclviii ينظر: مفاتيح الغيب ١٣ / ١٢١.
- cclix ينظر: تفسير البغوي ١ / ٥١٨، والكشاف ١ / ٤٢٤، ومفاتيح الغيب ٩ / ٣٧٩، والتحرير والتنوير ٤ / ١١٥.
- cclx ينظر: التحرير والتنوير ٢٠ / ٤٧.
- cclxi ينظر: الكشاف ٤ / ٣٤١، والمحمر الوجيز ٥ / ١٣٥، ومفاتيح الغيب ٢٨ / ٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٢٨٠، والبحر المحيط ٩ / ٢٧٨.
- cclxii مفاتيح الغيب ٩ / ٥١٩، وينظر: الكشاف ١ / ٤٨٤، وزاد المسير ١ / ٣٧٩.
- cclxiii ينظر: جامع البيان ٧ / ٥٩٧ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٥، وتفسير البغوي ١ / ٥٧٢، والكشاف ١ / ٤٧٦، ومفاتيح الغيب ٥ / ٢٣١، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٧، وأنوار التنزيل ٢ / ٦١، ومدارك التنزيل ١ / ٣٣٣، والبحر المحيط ٣ / ٥٢٥، وروح المعاني ٢ / ٤٢١، وإرشاد العقل السليم ٢ / ١٤٧، والتحرير والتنوير ٤ / ٢٥٠.
- cclxiv ينظر: التحرير والتنوير ٤ / ٢٥٠.
- cclxv معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٥، وينظر: إرشاد العقل السليم ٢ / ١٤٧.
- cclxvi إرشاد العقل السليم ٢ / ١٤٧.
- cclxvii الكشاف ١ / ٥٦٧، وينظر: مفاتيح الغيب ١١ / ٢٢٥، وأنوار التنزيل ٢ / ٩٩، والتحرير والتنوير ٥ / ٢٠٧.
- cclxviii ينظر: التحرير والتنوير ١٤ / ١٥٥.
- cclxix ينظر: نفسه ٩ / ٢٦١.
- cclxx إرشاد العقل السليم ٧ / ٧٠.
- cclxxi التحرير والتنوير ١١ / ٩٠-٩١.